الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية.
تخصص: علاقات دولية .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): جميلة عجابي.

تحت عنوان

البعد الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الدول المنتجة للنفط

-دول الخليج أنموذجا-

أعضاء لجنة المناقشة:

د/شوقي عرجون	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/نور الدين فلاك	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/سعد طيايبة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم *السياسية*

إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ نورالدين فلاك .....

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب عجابي جميلة .....

المعنونة بـ البعد الطاقوي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران والمنطقة النفط ودول الخليج نموذجا .....

المقدمة لنيل شهادة ماستر ..... تخصص العلاقات الدولية .....

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية،وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ : 17/ جوان /2019

الأستاذ المشرف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلية ومكافحتها لاسميا المواد (07، 35، 36، 37، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: جميلة عجابي

تاريخ الميلاد: 26 جوان 1993 بـ: المسيلة

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 766659

الصادرة بتاريخ: 2011/09/08 عن: دائرة المسيلة

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم: 14350811 24

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية معمقة

بعنوان: البعد الطاقوي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المنتجة للنفط

تحت إشراف: الدكتور: نور الدين ملاك

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

التاريخ: 19 جوان 2019

مصادقة البلدية

إهداء

الحمد لله تعالى على كرمه وتوفيقه لي في إعداد هذا العمل المتواضع؛

وطني الحبيب ... تحية وتقدير؛

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ...إلى نبع الحنان ؛

أمي الغالية؛

إلى حكمتي وعلمي ...إلى سندي وقوتي....إلى طريقي المستقيم؛

أبي العزيز؛

إلى أمي الثانية ختالة قرمية، إلى رمز الوقار والحنان جدتي جميلة وجدتي فاطمة؛

إلى الذي مهد لي طريق العلم والمعرفة؛ أتقدم له بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة

الدكتور نور الدين فلاك حفظه الله؛

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات والذكريات أخواتي العزيزات ...؛

سامية ؛ راضية ؛ ابتسام، عائشة، سارة، فضيلة، بسمة؛ فاطمة؛

إلى ابنة عمتي كريمة وبناتها

أهدي هذا العمل المتواضع و أبتهل إلى الله تعالى الكريم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم؛

و يتقبله مني.

جميلة عجابي

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم؛

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع؛

إلى والدي الغاليين اللذين شجعاني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية ؛

أطال الله في عمريهما ... وجعلهما سندا لي في الحياة؛

إلى أمي الثانية ، نبع الحنان، قرمية ختالة؛ كما أشكر كبار عائلتي أجدادي؛راجح، جميلة، فاطمة؛

إلى الذي شرفني بإشرافه على موضوع دراستي الدكتور نور الدين فلاك الذي كان سندا لي منذ بداية مشواري الجامعي حتى الآن...

والذي كان صبورا جدا معي إضافة إلى مساهمته الكبيرة في إتمام موضوع الدراسة؛ والشكر موصول إلى الدكتور شوقي عرجون؛

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؛

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي أخواتي :سامية؛ راضية؛ ابتسام؛ عائشة، سارة، فضيلة، بسمة؛ فاطمة؛

إلى عمي العزيز: كمال عجابي وكل عائلته وإلى خالي حكيم عكرور وعائلته مشكورين؛

إلى عماتي نورية وزهرة وعائلتهم؛

وإلى كل عائلة عجابي فردا فردا؛

إلى صديقة العائلة سامية كعبش؛

إلى رمز الشموخ والوفاء.. أزواج أخواتي: سليم ؛ يزيد؛ حسين وكل عائلتهم؛

إلى كتاكيت العائلة،أمينة؛ سفيان؛ سيرين؛ محمد؛ وسيم؛

إلى صديقتي وأختي التي لا تحلوا ذكرى إلى بها ... سمية حريش؛

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي صديقاتي الغاليات:

ليندة سهل؛ سهام لعيدي؛ سامية فلتان؛ سلمى عجابي؛ وفاء يعقوبي؛ لويزة شريقي؛جليدفاطمة؛ نسرين صوشة؛ ملاك بسطي؛ أسيل جويدة

إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي : هشام؛ سيد أحمد؛ شمس الدين؛ صخر؛ محمد؛

إلى مستقبلي ...

جميلة عجابي

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : المقاربات المفاهيمية والنظرية الاستراتيجية الطاقوية.

المبحث الأول : الإستراتيجية قراءة في المفهوم والأطر النظرية.

المطلب الأول : الإستراتيجية ضبط مفاهيمي اصطلاحي.

المطلب الثاني : الأطر النظرية لدراسة الإستراتيجية.

المبحث الثاني : مفهوم الطاقة وأهم الأطر التي درستها.

المطلب الأول : الطاقة ضبط مفاهيمي مصطلحي.

المطلب الثاني : أهم الأطر النظرية التي تناولت مفهوم الطاقة.

المبحث الثالث : الإستراتيجية الطاقوية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول : التغير في الإستراتيجية الطاقوية الكلاسيكية.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.

الفصل الثاني : التوجهات الإستراتيجية للسياسات الطاقوية الأمريكية.

المبحث الأول : الطاقة في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول : الطاقة في المفهوم الأمريكي.

المطلب الثاني : منطقة الخليج في أجندة المخطط الإستراتيجي الأمريكي.

المبحث الثاني : أولويات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية.

المطلب الأول : توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأمريكي.

المبحث الثالث : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية والضمانات الخليجية.

المطلب الثاني : التنافس الدولي على النفط العالمي.

الفصل الثالث : تأثير البعد الطاقوي للإستراتيجية الأمريكية على الدول المنتجة للنفط (الخليج نموذجا).

المبحث الأول : منطقة الخليج العربي في المخطط الإستراتيجي الأمريكي الراهن.

المطلب الأول : الرؤية الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة الخليج.

المطلب الثاني : أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

المطلب الأول : الوسائل السياسية والثقافية والعسكرية للهيمنة على نفط الخليج.

المطلب الثاني : أبعاد الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

المبحث الثالث : مستقبل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

المطلب الأول : الصراع الدولي الثلاثي على نفط الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا).

المطلب الثاني : مستقبل الطاقة في إدارة العلاقات الدولية الراهنة وآفاق التكامل الخليجي.

الخاتمة.

مقدمة

تمثل الطاقة مصدر حيوي لجميع الوحدات الدولية والمجتمعات مهما كانت درجة الرفاه التي تعيشه وكذا الاقتصاديات الدولية المختلفة سواء تلك المصنعة والتي تسعى إلى ضمان ذلك التدفق المتواصل للطاقة بمختلف مواردها وذلك لأجل الحفاظ على تفوقها ومكانتها على مستوى الهرم الدولي سياسيا واقتصاديا على غرار الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تسعى من خلال استراتيجياتها الطاقوية الهيمنة والتفوق على هذا المصدر الهام والحيوي لاقتصاديات الدول.

إن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية على لعب أدوار فاعلة في العلاقات الدولية والضبط في السياسة الدولية عجل تبنيها لإستراتيجية طاقوية تأخذ بعين الاعتبار مصالحها على مختلف الأصعدة في ظل التنافس الدولي القائم على أمن الطاقة هذا الأخير أصبح يؤثر على صلب مفهوم المصالح الوطنية المرتبطة في الوقت الراهن بمدى تحكم تلك الدولة بتحقيق أمنها الطاقوي مثل تحقيقها لأمنها الاقتصادي وزيادة قوتها السياسية دوليا وحفاظها على أمنها القومي.

لذلك ليس من المستغرب أن لا تكون الطاقة اليوم مصدرا للتقدم الصناعي والتكنولوجي وتلبية حاجيات الأفراد المتنوعة فحسب، بل أن تكون كذلك مصدرا من مصادر الصراعات الدولية البينية خاصة داخل البلدان الغنية بتلك الموارد الطاقوية. إن من بين الدول المتوفرة لهذه الثروات دول الخليج، الدول الإفريقية، وتلك الدول الساعية والطامعة في السيطرة عليها استعمال أنواع القوة (الصلبة واللينة) كالولايات المتحدة الأمريكية وما فعلته في حربها على العراق. وقبلها الصراعات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وألمانيا واليابان أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل السيطرة على منابع النفط التي كانت عاملا مؤشرا في تغليب ثقة الحلفاء.

1. أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع الذي نحن بصدد دراسته تنبع من خلال قيمة الدراسة في حد ذاتها ومن خلال أهمية الموضوع النظرية من حيث إلقاء الضوء على أهمية الأبعاد الطاقوية وتحقيق الأمن الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية خاصة تجاه تلك الدول سواء المنافسة لها، أو تلك الدول النفطية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مواردها الطاقوية خاصة النفط.

- **الأهمية العلمية:**

تكمن في معرفة البعد الطاقوي أو أمن الطاقة ودوره في الحقول المعرفية والحصول على فهم أفضل الإستراتيجية لا سيما في جانبها الطاقوي، وذلك من خلال استعراض أهم الأدبيات النظرية التي تفسر هذا الجانب. بالإضافة إلى أن هذا المجال المعرفي يزود الباحثين والدارسين بكم معرفي، ويساعد القراء على فهم الأبعاد الطاقوية في الإستراتيجية الأمريكية وتفاعلاتها مع الدول النفطية الأخرى وكيف أثر موضوع أمن الطاقة على مكانة الدولة على الصعيد الخارجي(الدولي).

- **الأهمية العملية:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية لموضوع الأمن الطاقوي وأبعاده المختلفة على مكانة الدولة وريادتها سياسيا واقتصاديا على الساحة العالمية واستراتيجياتها المختلفة والمتكيفة مع الواقع الدولي الذي يشهد تنافس وصراع على النفط العالمي. وهذا الموضوع لطالما كان محل اهتمام الباحثين والدارسين والمنظرين منذ عقود (خاصة الحرب العالمية الثانية)، أما اليوم فقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع (النفط، الطاقة) لما شكله من تداعيات وانعكاسات على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط أو المستهلكة للنفط أو الدول المصنعة أو الدول المتخلفة التي تمتلك الموارد الطاقوية المختلفة.

كما تتجلى أهمية الموضوع في أنها تكشف تلك الإستراتيجية الأمريكية في شقها الطاقوي والتي حاولت التحكم والسيطرة على الموارد الطاقوية (خاصة النفط) العالمي في ظل تنافس

دولي مستمر من قبل دول كبرى (الدول الأوربية) واليابان ودول العالم الثالث المالكة لتلك الثروات الطاقوية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية في النقاط التالية:

أ. المبررات الموضوعية:

- الرغبة العلمية في البحث عن الجانب النظري لموضوع أمن الطاقة من خلال الاقتراب للموضوع "البعد الطاقوي في الإستراتيجية الدولية" بهدف الإسهام في جانب مازال فيه البحث الأكاديمي العلمي تحتاج إلى الاهتمام أكثر.
- محاولة قياس مدى تأثير البعد الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المنتجة للنفط. في ظل وجود محددات أخرى خاصة منها الاقتصادية والسياسية . وذلك من خلال معرفة مدى تأثير البعد الطاقوي كعامل مؤثر وحاسم في الإستراتيجية الأمريكية من أجل الهيمنة الدولية على النفط العالمي في ظل ذلك التنافس الدولي المستمر.

ب. المبررات الذاتية:

- إن الاهتمام بمثل هذا الموضوع كان نتيجة الرغبة الذاتية في معرفة الأبعاد الطاقوية والأمن الطاقوي في استراتيجيات الدول خاصة المتقدمة ودورها في تحقيق ذلك الثقل الدولي والهيمنة الدولية على الموارد الطاقوية الدولية من خلال تلك الإستراتيجية الأمريكية التي حاولت وضع الآليات والخطط والأهداف المناسبة للتأثير على تلك الدول التي تساوي معها في المرتبة الدولية أو تلك الدول الضعيفة التي تشكل فضاء ومجالا حيويا تستنزف منها خبراتها الطاقوية عبر نظرية التبعية والهيمنة.

3. إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة حول محاولة تفكيك الإستراتيجية الأمريكية من أجل معرفة إحدى أهم أبعادها تجاه الدول المنتجة للنفط (وهو أهم مصادر الطاقة) وهو البعد الطاقوي

وبناءا على ذلك فقد تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه البعد الطاقوي في توجهات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المنتجة للنفط خاصة الدول الخليجية؟

لمعالجة هذه الإشكالية تم تدعيمها ببعض الأسئلة الفرعية المساعدة لتحليلها:

- ما هو التعريف النظري لمفهوم الأمن الطاقوي؟
- كيف يؤثر البعد الطاقوي على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الدول خاصة المنتجة والمالكة للموارد الطاقوية؟
- وهل يمكن لهذا البعد الحيوي أن يحقق المصالح القومية المنتظرة؟
- ما هي الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية المنتهجة في مواجهة تلك الدول المنتجة للنفط؟

4. فرضيات الدراسة:

لتحليل هذه الإشكالية وتغطيتها على مستوى التحليل المقدم للموضوع تم إتباعها بالفرضيات التالية:

- كلما ازداد الطلب على الموارد الطاقوية كلما زادت الصراعات الدولية من أجل السيطرة على إنتاجها.
- إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مصنعة ومتقدمة فهي بحاجة دائمة للموارد الطاقوية خاصة النفط لذلك لا بد لها من إستراتيجية محكمة لأجل الحفاظ على تفوقها الطاقوي عالميا في ظل التنافس والصراع الدولي على تلك الموارد الطاقوية الحيوية.
- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة كل الإستراتيجيات الدولية الأخرى لأجل أمنها الطاقوي بذلك ضمان تفوقها السياسي والاقتصادي دوليا.

5. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** المجال المكاني الذي تختص به الدراسة هي الحدود الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية والحدود الجغرافية للدول المنتجة للنفط(الدول الخليجية خصوصا)
- **الحدود الزمانية:** ينطلق الموضوع في تتبع للبعد الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الدول المنتجة للنفط منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية 2017

6. الإطار المنهجي للدراسة:

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها من أجل عملية الوصول إلى نتائج موضوعية، وقد اعتمد البحث على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي العلمي.

المنهج الوصفي: الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعا دقيقا من خلال توضيح خصائصها كيفيا وكميا، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات الدولية الحاصلة نتيجة لسعي الدول إلى تأمين طاقتها.

منهج تحليل النظم: النظر إلى طبيعة الموضوع لكونه يدرس تفاعلات إقليمية ودولية تتداخل فيها عوامل داخلية وأخرى دولية، كما أن هذا المنهج يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس (أي من البعد الطاقوي وصولا إلى الإستراتيجية الأمريكية بشكل عام) كما يتطرق هذا المنهج إلى التدرج في المستويات التحليلية الثلاث(الوحدات الوطنية، المستوى الإقليمي،مستوى النظام الدولي) وهذا ما يناسب موضوع البعد الطاقوي (الأمن الطاقوي الأمريكي) لأنه يخضع لتأثيرات وعوامل ذات طبيعة مختلفة من حيث مصدرها داخليا(داخل الولايات المتحدة الأمريكية) أو خارجها والمتعلقة بالأوضاع الطاقوية الدولية والإستراتيجيات الدولية في هذا المجال.

منهج دراسة الحالة: على اعتبار أن موضوع الدراسة يقوم على اختبار عينة تقوم عليها وهي الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجيتها في مجال الطاقة أو أمن الطاقة تجاه الأقاليم

الخليجية، ويفيد هذا المنهج في استنباط الأدوار المحورية للبعد الطاقوي في الإستراتيجية الأمريكية وقدرتها الكيفية بحسب خصوصية الوضع الدولي الراهن.

7. الإطار النظري:

مقترب الإقتصاد السياسي:

وهو المقترب الذي ينطلق من العلاقة التفاعلية التبادلية بين الاقتصاد والسياسة. كيف تؤثر الجوانب الاقتصادية(الأمن الطاقوي للدولة) في المجال السياسي(المكانة الدولية والتحكم وتوجيه التفاعلات الدولية الحاصلو والعكس)، ويفيد هذا الاقتراب من ناحية تحليل الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة تحكمها في الموارد الطاقوية العالمية في مقابل التنافس الدولي على الأمن الطاقوي وارتفاع الطلب في الإستراتيجية الأمريكية وفي الإستراتيجيات الطاقوية للوحدات الدولية المالكة للطاقة الموارد الطاقوية–خاصة النفط– مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى إستراتيجية طاقوية فعالة لمواجهة تلك التحديات الطاقوية المستمرة والتي لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب بل تفوقه إلى أبعاد إستراتيجية أخرى.

8. أدبيات الدراسة:

على الرغم من ثراء ميدان العلاقات الدولية بالإسهامات النظرية الحادة التي تناولت شتى المواضيع سواء تعلق الأمر بجانب التنظير أو الواقع الملموس إلا أننا نلمس نقص في المراجع التي تهتم بالبعد الطاقوي في الإستراتيجيات الدولية بصفة عامة وفي الإستراتيجية الأمريكية بصفة خاصة. إلا أننا لا ننفي أننا استعنا بعدة مراجع التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

1. ***الدراسة الأولى: نسيمة طويل (2010–2009) والمعنونة ب الإستراتيجية الأممنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لما بعد الحرب البارد***. حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في ما بعد الحرب الباردة، حيث قامت الباحثة بإبراز التغيرات التي أفرزتها تلك الفترة والتحول في ميزان القوة العسكري والاقتصادي والسياسي وذلك في ظل الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة ضمن النزاع الإيديولوجي مع المعسكر الشرقي الذي أدى بالضرورة إلى وجود استراتيجيات جديدة في العالم.

2. ***الدراسة الثانية:** علي كاطع سليم بعنوان "**أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة.***يتناول المقال دور النفط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي نظرا لأهميته التي أصبحت تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة استراتيجياتها الطاقوية حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينات حيث تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل عديدة من أجل تأمين المركزية في السيطرة الكاملة على المنطقة، ولاسيما الوجود العسكري المباشر فيها.

3. ***الدراسة الثالثة نجيم حذفاني بعنوان العلاقات الصينية والأمريكية بين التنافس والتعاون– فترة ما بعد الحرب الباردة.*** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم النقاط التي تربط العلاقات الصينية الأمريكية والتعرف على أماكن التعاون والتنافس فيما بينهما خصوصا في دول الشرق أوسطية (دول الخليج العربي)، حيث ان الباحث ذكر أن الاستراتيجية الطاقوية لكل من البلدين تقوم على أساس النفط وذلك بالبحث عن مناطق للنفوذ بما يكفل لها استمرارية رخائها الاقتصادي.

كما بنيت هذه الدراسة على فرضية أن التطورات على مستوى القوى العالمية يولد نوعا من التنافس الذي بمقتضاه تأخذ العلاقات الدولية منحا آخر أي بالتعاون أو التنافس وعليه يصبح نموذج الارتباط فيما بينهم يحكمه التبادل أو القوة بكل معاييرها.

9. مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة مجموعة من المفاهيم التي تعتبر مفتاح لفهم مقاصدها وتحليلاتها لعل من أبرز المصطلحات التالية:

- **أمن الطاقة:**

يعني أمن الطاقة قدرة نظام الطاقة على الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة في ميزان العرض والطلب، وإتاحة مصادر الطاقة دون انقطاع بأسعار في متناول الجميع. مع ارتباط الاستثمارات بأمن الطاقة لتوفير الطاقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمتطلبات البيئية.

كما يقصد بأمن الطاقة هو تأكد الدول من ضمان إنتاج مستدام للطاقة بتكلفة معقولة من أجل دعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحسين نوعية حياة المواطنين، من خلال زيادة فر الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.[1]

- **الإستراتيجية:**

مصطلح عسكريا وهو فن تخطيط العمليات العسكرية الواسعة النطاق، أي هي عبارة عن خطة بعيدة المدى تحدد المستلزمات العسكرية والشروط الملائمة في خوض غمار حرب معينة.[2]

- **الموارد الطاقوية:**

هي مجموعة الموارد المتمثلة في النفط، الغز الطبيعي، الفحم الحجري المستعملة في مختلف نشاطات من تسيير حركة المواصلات إلى نشاط للمؤسسات والاختراعات التي تحتاج إلى هذه الموارد التي تحرك عملية النشاط الصناعي ودوران عجلة الاقتصاد.[3]

- **النفط:**

هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال ذو لون اسود يميل إلى الاخضرار متواجد في طبقة القشرة الارضية العليا هو خليط معقد للغاية من الهيدروكربونات بالنسبة إلى التركيب والشكل ومدى نقائه، كل هذا معتمد على المكان المستخرج منه

- **الإستراتيجية الطاقوية:**

هي رسم خطط واستراتيجيات سواء طويلة المدى أو قصير من أجل الحفاظ على أمن الطاقة لدولة ما، كما يعرف على أنه مجموعة الخطط الاقتصادية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق أمن الطاقة الخاص بها.

---

[1] اللجنة اللاقتصادية والجتماعية لغربي آسيا، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2015، ص02.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2010، ص17.

[3] العطري علي ذيب، **"أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارية الصينية"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2009، ص 47.

10. تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: سيتم التطرق في هذا الفصل إلى "**المقاربات المفاهيمية والنظرية الاستراتيجية الطاقوية**"، مفهوم الإستراتيجية وأهم المقتربات النظرية حيث تم تناول للضبط المصطلحي لمفهوم الاستراتيجية ثم مقترب الارتباط، مفهوم الطاقة وأهم الأطر النظرية الذي تم فيه دراسة مفهوم الطاقة وأهم الأطر النظرية التي تناولته ثم تم التطرق إلى الإستراتيجية الطاقوية بعد الحرب الباردة حيث تم فيها إدراج التحولات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة والإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.

أما **الفصل الثاني:** والذي يندرج تحت عنوان **التوجهات الإستراتيجية للسياسة الطاقوية الأمريكية**"، حيث تطرقنا إلى التفكير الإستراتيجي الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية ضمن المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية بشأن الطاقة وكذا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج في المخطط الاستراتيجي الأمريكي كما تم تناول أولويات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية وتم إدراج المصالح والتحديات الطاقوية التي تواجه دول الخليج ثم تم التطرق إلى نتائج الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي على مستوى الضمانات والرؤى الطاقوية المنافسة للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية.

وفي آخر الفصل **تم إدراجه** بعنوان "**تأثير البعد الطاقوي للإستراتيجية الأمريكية على الدول المنتجة للنفط (الخليج نموذجا)**" **تم التطرق فيه إلى** منطقة الخليج في المخطط الإستراتيجي الأمريكي وتناولنا فيه الرؤية وأولويات الاستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة الخليج ثم الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج التي تضمنت الوسائل السياسية والثقافية والعسكرية للهيمنة على نفط الخليج وكذا الأبعاد المختلفة للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج؛ وأخيرا تناولنا مستقبل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج ضمن الصراع الدولي الثلاثي على نفط الخليج العربي ومستقبل الطاقة في إدارة العلاقات الدولية الراهنة وآفاق التكامل.

الفصل الأول

المقاربات المفاهيمية والنظرية للإستراتيجية الطاقوية

- **المبحث الأول : الإستراتيجية قراءة في المفهوم والأطر النظرية.**
- **المبحث الثاني : مفهوم الطاقة وأهم الأطر النظرية التي درستها.**
- **المبحث الثالث : الإستراتيجية الطاقوية بعد الحرب الباردة.**

تمهيد

حرصت الدراسات الإستراتيجية لتجيب على الفرضية الأساسية وهي فهم وإدراك ظاهرة معينة، فحاولت بذلك أن تكون إطارا علميا وعمليا شامل لأجل قيادة جميع أنواع الصراعات.

كما أن مفهوم الإستراتيجية من ضمن المفاهيم التي كان من الضروري دراستها بأبعادها المختلفة الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية والثقافية، كما أنه من بين أهم الدراسات في حقل العلاقات الدولية نجد تلك التي اهتمت بالبعد الطاقوي،هذا الأخير الذي حاز على أهمية كبيرة من قبل الدارسين والمهتمين بالمجال الاقتصادي كونه يربط الدول ببقية أعضاء المجموعة الدولية خاصة تلك التي تبادلها مصالح طاقوية مشتركة، إضافة إلى أن الطاقة من أهم المؤشرات الأساسية ضمن المصالح الدولية. كما يتطلب نجاح الإستراتيجية الطاقوية بمفهومها المتقدم ضرورة وجود بيئة داعمة سواء داخلية أو خارجية لأجل نجاحها.

المبحث الأول : الإستراتيجية قراءة في المفهوم والأطر النظرية.

يعد موضوع الإستراتيجية من أكثر المفاهيم والمصطلحات شيوعا وتداولا، إلا أن الكثير ممن تداولوها كانوا يجهلون معناها الحقيقي، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتناول بالدراسة والتحليل مفهوم الإستراتيجية وأهم المقاربات النظرية التي فسرتها .

المطلب الأول : الإستراتيجية ضبط مفاهيمي اصطلاحي .

أولا : التعريف اللغوي للإستراتيجية

أصل مصطلح الاستراتيجية من اللفظ اليوناني **Strategos** وهو يعني علم وفن قيادة وتوجيه الجيوش وإدارة المعارك، إلا أن مصطلح الإستراتيجية **strategy** امتد استخدامه للمنظمات المدنية حديثا، لعديد من الاعتبارات التنظيمية في ميدان الأعمال وعلى مستوى الأجهزة الحكومية.[1]

أما المعنى الحرفي للإستراتيجية فهي تعني " قائد "، وكانت تعني أيضا "فن قيادة القوات"، وعرفت لمدة طويلة على أنها :" فن كبار القادة العسكريين"، ثم انتقلت معرفتها من جيل إلى جيل بحدود ضيقة.

وبما أن القائد العسكري كان في الغالب الإمبراطور أو الملك فإن تباين مفهوم الإستراتيجية لدى كل قائد أو مفكر تبعا لتباين التكوين الفلسفي والفكري لكل منهم فكانت الإستراتيجية :" فن قيادة القوات العسكرية"؛ وهذا المعنى انسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة.[2]

---

[1] عبد الشافي محمد أبو الفضل، **الحالات الإستراتيجية نحو مدخل إجرائي تحليلي إدمان المحذرات كحالة أمنية تطبيقية**، ط01، الرياض،جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص 22.

[2] دينا محمد جبر، ابتسام علوان، **الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 20، 2012، ص 267.

إن التحليل الكلاسيكي لأصل مصطلح إستراتيجية يقود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية والإغريقية أو اللاتينية، ففي الألمانية نجد **Strategie** وفي الروسية نجد **Strategijs**، حيث أن مصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:[1]

- **Stratos** : ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة الحرب أو الجيوش التي تعسكر في منطقة ما.

- **Agein** : ونعني بها الدفع إلى الأمام.

وتركيب الجزئين يعطينا مفهوم لغوي يتمثل في "الجيش الذي تدفع به إلى الأمام".

ويوصل طرفي المصطلح **stratos** و **agein** نحصل على**strategos** وهذا يعني "الجنرال"، وفعل **strategô** يعني قاد أو أمر، أما **الصفة strategikos** والتي تجمع **strategik** فهي تعني وظائف وأعمال الجنرال بالمفهوم العسكري للكلمة، وتعني الصفات التي يمتلكها الجنرال، الإستراتيجية إذا هي فن القيادة للجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة[2].

ثانيا : التعريف الاصطلاحي للإستراتيجية :

مفهوم الإستراتيجية يلقي اهتمام العديد من الباحثين والدارسين،مما جعله يعاني نوعا من الغموض وعدم الوضوح،وذلك بسبب الاختلاف في الخلفيات الفكرية للباحثين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية في مختلف التخصصات،وعليه سنتعرض إلى عدة تعاريف لهذا المصطلح ومنها :

جاء في **قاموس إكسفورد** بأن الإستراتيجية: " فن عرض وتوجيه العمليات العسكرية الخاصة بالحملة"،بمعنى أن الإستراتيجية هي علم مخطط كما أنها الفن الذي يسمح

[1] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 10-11.

[2] **لزهر وناسي**، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009،ص18.

بالسيطرة على العمليات بكل الأبعاد في الواقع، حيث يسعى إلى توجيه وتنظيم العمليات الإستراتيجية للوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة.[1]

عرَّف **كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz :** الإستراتيجية بأنها "فن استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب."[2] حيث ركز هذا التعريف على وضع شروط محددة ومعايير لمفهوم الإستراتيجية العسكرية من حيث القيادة الشخصية والوقت والمسافة وميز بذلك أنواعا من الاشتباكات.

– كما تم تعريفها من قبل هيئة الأركان الأمريكية عام 1964 بأنها فن وعلم تطوير استخدام القوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية والدعائية كلما كان ذلك ضروريا،من خلال السلم والحرب لتقديم أقصى درجة من المساندة لسياسات الدولة بفرض زيادة الإمكانات والنتائج المرغوب فيها للنصر والتقليل من فرص الهزيمة. [3]

نخلص من هذا التعريف أن الإستراتيجية مفهوم واسع يتضمن في طياته عدة مفاهيم تساهم في جعل الدولة المهيمن الأساسي على الساحة الدولية مما يضمن لها تحقيق أهدافها السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والعسكرية،وتكفل بذلك درجات عالية من الفعالية والإمكانية والهيمنة.

ولتوضيح التعريف أكثر قمنا بإدراج هذا المخطط حول مفهوم الإستراتيجية:

---

[1] Link David .B Grand, **Webster new world Dictionary**, New York: Megraw Hill, 2 nd, 1984, p 1500.

[2] كارل فون كلوزوفيتز، **عن الحرب الباردة**، ترجمة: (سليم شاكر الإمامي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997، ص 175.

[3] عباس جابر، **الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2010/2008: دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، العدد01، 2017، ص 329.

(المخطط من إعداد الطالبة)

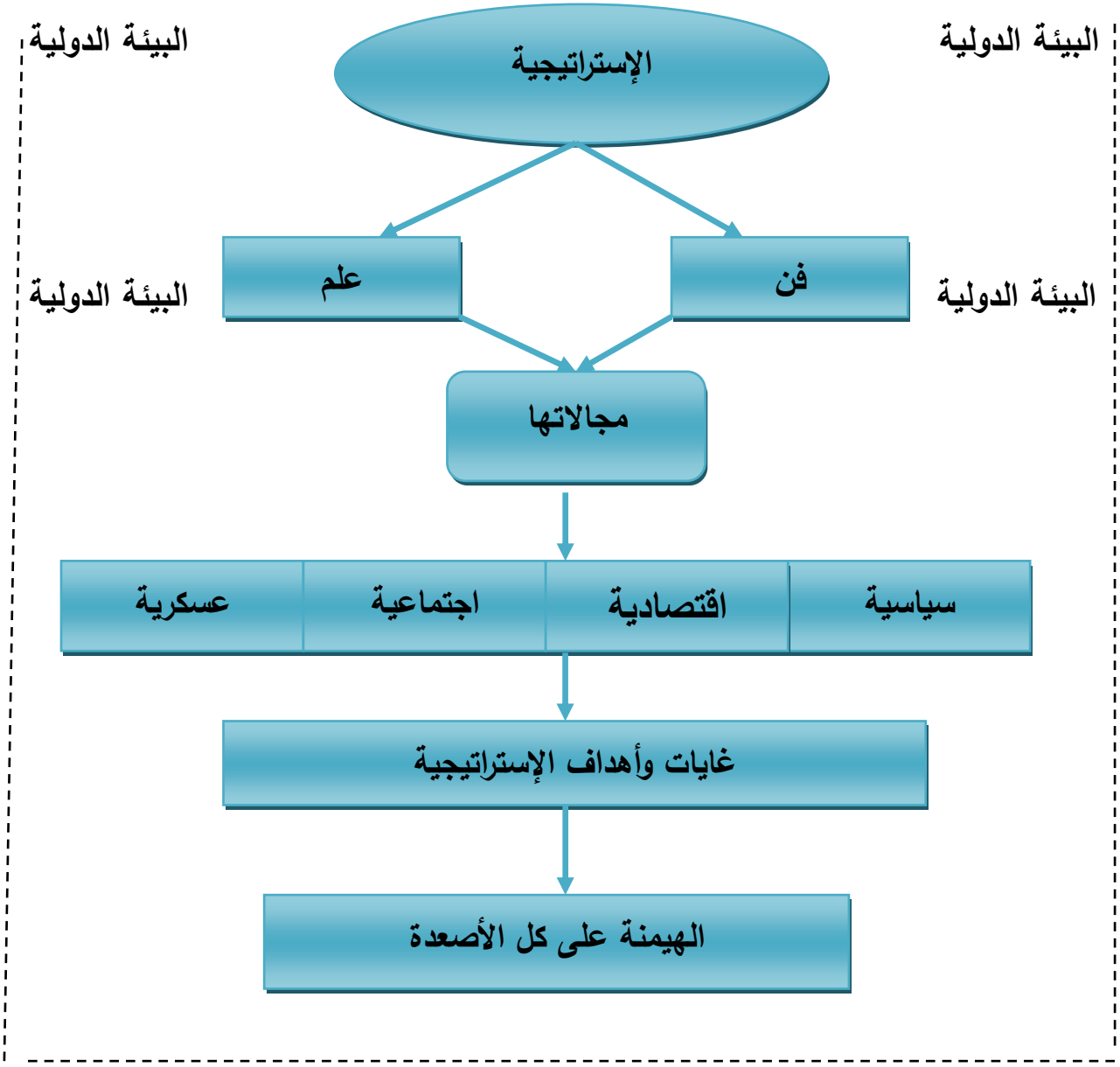

يرى الجنرال **أندريه بوفر** **André Beaufre*** الذي أخرج مفهوم الإستراتيجية من إطارها العسكري إلى إطار أوسع فيعد القوة المسلحة أحد أبعاد الإستراتيجية حيث عرفها بأنها "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسة"[1]، و هذا التعريف كما نلاحظ لم يحدد تحقيق الأهداف بالقوة العسكرية فقط بل ذكر بأن القوة ربما تكون اقتصادية، سياسية أو عسكرية

* **أندريه بوفر** (25 يناير 1902 - 13 فبراير 1975) ضابطًا بالجيش الفرنسي وخبيرًا استراتيجيًا عسكريًا حصل على رتبة جنرال (الجيش العام) قبل تقاعده عام 1961

[1] عباس جابر، مرجع سابق ، ص 329.

وركز في تعريفه أن الإستراتيجية هي أحد الأساليب التي بمقتضاها يتم اتخاذ القرارات وتحقيق الغايات.

فالإستراتيجية كفكر تقوم بدور الجسر الرابط الذي يربط السياسة بالقوة العسكرية في حين ينبغي للإستراتيجية أن تأخذ في الاعتبار كل الوسائل التي يمكن استخدامها في السياسة.

يستخدم علماء الجغرافيا السياسية مصطلح الإستراتيجية للدلالة على الصراع الذي يقوم على اعتبارات جغرافية، فلإستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية.[1]

حيث يساعد الموقع الإستراتيجي الممتاز للدولة من رفع مستوى هيمنتها على الساحة الدولية، وخصوصا على المنظمات العالمية إضافة إلى المصالح الاقتصادية من الطاقات غير المتجددة، كما يركز هذا التعريف على أهمية الخصوصيات الجغرافية للدولة التي تكمل سيادتها.

كما يعرف علماء الاجتماع الإستراتيجية بأنها:" النشاط المرتبط بتحقيق أهداف وغايات مرسومة تم تحديدها بوضوح، أي أنها تبحث في المسائل المتعلقة بتحقيق الأهداف".[2]

يركز هذا التعريف على مجموعة الأنشطة التي تتضمنها العملية الإستراتيجية، مبرزين في ذلك المسائل السياسية المرتبطة بالدولة وسياساتها المتعددة المقدمة للمجتمع، وكذا عملية إشباع الرغبات والحاجيات الاجتماعية التي تؤدي إلى ضمان استقرار النظام السياسي والحفاظ على السلم والأمن المجتمعي.

كما أنها تعني استخدام كل قوى الدولة في جميع الحالات التي تمر بها الدولة سواء على مستوى النطاق الداخلي أو الخارجي، ضمن العلاقات المتعددة التي تعقدها الحكومات وذلك بغية تحقيق الأهداف القومية وتوجيه الاستخدامات المتعددة للإستراتيجية.

---

[1] لزهر الونيسي، مرجع سابق، ص 20.

[2] محمد عبد العظيم الشيمي، **السياسة لخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013، ص 375.

أي أن الإستراتيجية هي علم وفن توجيه واستخدام الموارد المتاحة وكذا تنمية وتعبئة موارد الدولة، حيث يعد اتساع مجال الإستراتيجية ليصبح يحتوي على مجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية.

حيث عرفها **مجدي حماد** على أنها:" عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد، الإمكانات، وتوجيه السياسات واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة من مرحلة إلى أخرى لمواجهة موقف معين من أجل تحقيق الأهداف المحددة".[1]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الإستراتيجية لا تقتصر على المجال العسكري فقط وإنما تشمل جميع قطاعات ومجالات الدولة التي تنشط فيها، وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد لها من قبل صناع القرار في الدولة.

من خلال التعريفات السابقة التي تم عرضها نخلص إلى أن الإستراتيجية هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف القومية للدولة، وذلك بالتركيز على الأساليب والأدوات وتنمية وتعبئة موارد الدولة وصولا إلى تحقيق الغايات المرسومة.

كما أننا نستطيع القول أن الإستراتيجية هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف تحقيق أهداف وسياسات الدولة في أوقات السلم والحرب.

إضافة إلى أنها مرتبطة بالاختيارات المدروسة بشكل علمي دقيق، مما يضمن بذلك تحقيق الأهداف التي تؤدي إلى ضمان ديمومة واستمرارية النظام السياسي من جهة؛ ومن جهة أخرى تقديم الخدمات بجودة وكفاية عالية.

كما أن الإستراتيجية الفعالة تحتوي على ثلاث عناصر مهمة وهي:

- ارتباطها الوثيق بسياسات الدول.
- تختلف باختلاف الظروف والموارد المتاحة.

[1] مهند عبد الواحد كاظم جواد، **إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتجية الإسرائيلية**، ط01، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع،2013، ص 13.

- أن مفهوم الإستراتيجية يحتوي على عدة مفاهيم مختلفة وتتوافق مع ما حددته سياسات الدولة.

المطلب الثاني: الأطر النظرية لدراسة الإستراتيجية :

إن دراسة العلاقات الدولية والإستراتيجية كإحدى حقولها تتضمن نظريات متعددة ومتنوعة، تهدف إلى تفسير نماذج فعلية في الساحات الدولية، إحدى أهم هذه النظريات والتي تستخدم أكثر في الدراسة الإستراتيجية الدولية هي **مقترب الارتباط** القائم على ربط المفاهيم التي تألف النظرية بالمؤشرات، وبهذا الربط يمكننا أن نطابق بين التوقعات والنظرية ،ومن ثم توضيح ما إذا كانت هذه التوقعات تأخذ شكلا ماديا (مجسدا)، بمعنى أن الهدف الأول من استخدام مقترب الربط هو توضيح مدى تطابق المؤشرات الموضوعية مع التصور المجرد.[1]

إن دراسات نظرية الرابطة في العلاقات الدولية هي واسعة وحديثة، وهي أكثر اتساعا من أن تشرح في مطلب بسيط في هذه الدراسة، لذلك سنلخص مناقشة هذه النظرية في الإشكالات الرئيسية في حقل العالقات الدولية، مثل: الحرب والأمن، و ستبدأ المناقشة من خلال دراسة الأفكار من حيث تكوينها واستعمالها على الظواهر الفعلية من خلال ما يلي :

1- النظريات العقلانية:

إن النظريات العقلانية تعتمد كلها على الآليات المنطقية لمختلف علاقات المساومات كما اكتشفت تحديد عمل العلاقات والتفاعلات الاتصالية عن طريق صيغ رياضية شكلية [2] ، هذا أدى إلى التركيز على للرصد رغبات الفاعلين والاعتماد على المعلومات الأساسية في المساومة الإستراتيجية حيث أن لدى الفاعلين الكثير من الدوافع لإخفاء اعتقاداتهم الخاصة.

[1] نسيمة طويل، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، ألمانيا،برلين:المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، ص 20.

[2] مرجع نفسه، ص 21-23.

حاولت النظريات العقلانية تفسير التفاعل بين الفواعل المتعددة في حقل العلاقات الدولية، وفي نفس الوقت تصنف النظام ككل، لقد أتاح نموذج السلوك مثل الأسلحة، القوميات تطبيق مبكر لنظرية اللعب **Theory Game** ،هذا النموذج حاول طرح قواعد قرار الفاعلين اثنين ثم بعد ذلك تنبأت بنموذج التفاعل في النظام، بتعميم النماذج وذلك بتنبؤات متمايزة.

كما حاولت هذه النظريات أن تؤكد على أن السياسة الدولية تستوعب أكثر من خلال التصريحات في مختلف المجالات أكثر من التركيز على التنظير لها من خلال القيم والمفاهيم الدولية للباحثين والمنظرين.

كما أن النظريات العقلانية تقوم على تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن الأطراف الفاعلة من التفاعل والارتباط، حيث استخدم أنصار هذه النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه يمثل النموذج الأكثر قدرة على جعل النظرية والأصلح للتفسير؛ إذ ليس من المعقول أن يختار المرء خيارات أو أنماط سلوكية غير عقلانية لأوضاع مصيرية.[1]

حيث يذهب **جيمس دورتي James Dorthy** إلى أن النموذج العقلاني يقدم لهم الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم بحسب حركاته بطريقة عقلانية.[2]

كما ينطلق **توماس كرومبي شيلينغ Thomas Crombie Schelling*** : من أن القوى الدولية، في إطار تعاملاتها مع بعض، بسبب وجودها ورغبتها في الاستمرارية وضمان وجودها، تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تبني سلوكات معينة يفترض أن تكون عقلانية، وعليه يعتقد أيضا أن السلوك العقلاني يسعى إلى تحقيق نتائج ذات جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة.[3]

2-النظرية الواقعية:

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشروق، 2010، ص 65.

[2] **مرجع نفسه** ، ص65.

***توماس كرومبي شيلينغ**Thomas Crombie Schelling : هو اقتصادي أمريكي وبرفيسور في الشؤون الخارجية والأمن القومي والإستراتيجية النووية والسيطرة على الأسلحة في جامعة ميريلاند، كلية بارك حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد بنك السويد بالمشاركة مع روبرت أومان لتعزيزه فهمنا للتضارب والتعاون في نظرية الألعاب.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع نفسه**، ص 67.

ارتكزت هذه النظرية انطلاقا من دراسة الإستراتيجية الطاقوية في العلاقات الدولية إلى تجديد خيارات الدول ضمن ثوابت الخيارات الصحيحة والمناسبة ،بالتركيز على القوة المدركة ووضع نموذج يحاول التنبؤ بالسلوك المتوقع من طرف الدولة،وكذا الفرص المتاحة له في الساحة الدولية، فالدولة بعد كل شيء لا يمكن ممارسة قدراتها ككل وإنما تفعيل قدراتها على أساس المصالح الاقتصادية المراهن عليها. [1]

حيث أن هذا التحليل ينطلق من فكرة القوة والمصلحة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه **مورجانتو Morganto** بفكرة التأثير أو السيطرة؛ حيث أن نظرية القوة تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو إستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.[2]

كما أن القوة بمفهومها الشامل في علاقة الدول المتبادلة لها نطاق واسع سواء بالمتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات الذي يحدد حجم قوة الدولة وتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي والاقتصادي في مواجهة الدول الأخرى.[3]

3 – مقترب الارتباط في الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية:

يعتبر مقترب الارتباط في العلاقات الدولية ضمن سياسة الارتباط التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج، وذلك من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بشكل أساسي، إضافة إلى أن السمة المميزة لإستراتيجية الارتباط هي اعتمادها على النموذج العقلاني والقوة وتفعيلهما بشكل يسمح بتعديل سلوكات الدول الأطراف في العلاقات الدولية.

ورغم أن التطورات التي تلت الحرب الباردة تشير إلى إستراتيجيات جديدة في عمليات اتخاذ القرارات وتفكك الكتل على مستوى العالم أدت إلى استراتيجيات ارتباط جديدة، حيث

---

[1] نسيمة طويل، **الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص 14.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 19.

[3] **المرجع نفسه**، ص 19.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الارتباط في استمالة الدول الحلفاء السابقين للاتحاد السوفياتي.[1]

حيث يتضح من خلال الطرح السابق لدراسة الإستراتيجية ومن خلال مقترب الارتباط أنها ترتبط بالحوافز المستخدمة؛ الأهداف المبتغاة، القوى الفاعلة التي يتم بها الارتباط.

كما تتشكل مركبات أمن الطاقة من تفاعلاتّ طاقوية مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية طاقوية بين الدول المعنية، و إدراك لتلك التبعية كتهديد (أمني)، و يضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل إنتاج (تصدير) وشراء (استيراد) وعبور الطاقة[2].

- **إستراتيجية الارتباط:**

انعكس تعبير الارتباط في الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة عامة بسياسة الارتباط البناء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية أو سياسة الإقناع أو القسر التي اتبعت خلال إدارة رونالد ريقان، ويشير الارتباط إلى استراتيجية السياسة الخارجية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الحوافز الايجابية لتحقيقها، كما لا يستبعد الارتباط باستخدام وسائل أخرى السياسة الخارجية كالعقوبات أو القوة العسكرية لاستراتيجيات الارتباط هي اعتمادها على استخدام عناصر القوة وتفعيلها وتشكيل بالضرورة حوافز التشكيل أو التعديل لدى سلوك البلدان والولايات المتحدة الأمريكية.

1. إستراتيجية الارتباط المشروطة:

التوقعات المحيطة بالارتباط المشروط أكثر اتساعا واتساما بالطابع التعاقدي كما يمكن أن يشير الارتباط المشروط إلى تقديم الحافز مقابل سلسلة منسقة بطريقة أقل إحكاما من المبادرات، تقدم فيها الولايات المتحدة حوافز مقابل التغيرات التي يضطلع بها البلد المستهدف (تغيرات في المواقف، الاتجاه الشامل لنظام الحكم).

2. إستراتيجية الارتباط غير المشروطة:

[1] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 23.

[2] عبد القادر دندن، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على استقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص 59.

تعرض تغييرات معينة في سياسة الولايات المتحدة تجاه البلد دون اتفاق على أن عمال تبادليا سيتبع ذلك، ويتميز هذا الشكل من الارتباط بقصر الأجل، ويتوقع من الطرف المستهدف من هذه الإستراتيجية مقابلة خطوات الارتباط غير المشروط بإيماءات إيجابية. [1]

حيث تتوفر في هذا النوع من الإستراتيجية تشكيلة واسعة من الحوافز من بينها[2]:

- **الارتباط الاقتصادي:**

ذلك بتقديم حوافز ملموسة مثل ائتمان التصدير وضمانات الاستيراد والاستثمار، أو الحصول على التكنولوجيا والقروض والمعونات الاقتصادية،أو المساعدات الاقتصادية أثناء الكوارث أو الحروب والأزمات الداخلية وغيرها ، كما تتضمن إلغاء العقوبات الاقتصادية على بعض الدول،سواء كانت خطرا اقتصاديا أو خطرا للاستثمار، أو رسوما جمركية.

- **الارتباط السياسي:**

ويتضمن الإغراء بالاعتراف الدبلوماسي والمساعي الدبلوماسية المختلفة وعلى كل المستويات، وكذلك تقريب الوصول للمؤسسات الإقليمية والدولية المختلفة السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها ، أو عقد مؤتمرات قمة بين الزعماء.

- **الارتباط العسكري:**

توفير التدريب النوعي للتسوية بالمعايير العسكرية الدولية ، خاصة ما تعلق بمسألة احترام السلطة المدنية القائمة أو قضايا حقوق الإنسان بين صفوف القوات المسلحة في البلاد أو ما تعلق بالجانب العملي الميداني.

- **الارتباط الثقافي:**

أعن طريق تفعيل نشاط المجتمع المدني والذي يقتضي بناء اتصالات بين الأفراد بعضهم بعض، وتمويل نشاء المنظمات عير الحكومية وتسهيل تدفق التحويلات، وإنشاء

[1] نسيمة طويل، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 24.

[2] نسيمة طويل، **الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 34.

وصالات للهاتف والبريد بين الواليات المتحدة والبلد المستهدف، وتشجيع تبادل الطالب والسياح والأشخاص.

نخلص من خلال ما سبق أن الاستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على نموذج الارتباط في سياستها مع الدول، والتي ظهرت عن طريق الحوافز المادية التي برزت في الصادرات والواردات والامتيازات في المناطق الحيوية والإعانات الاقتصادية.

كما برز الارتباط في الاستراتيجية الطاقوية عن طريق الارتباط السياسي والعسكري والثقافي الذي بموجبه تضمن الدولة هيمنتها وسيطرتها في كل المجالات، ويصبح لها ارتباط قوي مع البلدان ذات العلاقات الاقتصادية خاصة.

المبحث الثاني: مفهوم الطاقة وأهم الأطر التي درستها.

تمثل الطاقة إحدى الركائز الأساسية للتطور الصناعي والتكنولوجي في العالم، حيث تعتبر من القضايا الهامة والأساسية في اقتصاديات الدول على حد سواء، حيث أنها تحتل موقعا مهما في الاعتماد عليها ضمن كل المجالات نظرا لما تقدمه من منتجات مختلفة ومزايا للبشرية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول موضوع الطاقة في اطاره المفاهيمي ثم نعرض أهم النظريات التي تناولته.

المطلب الأول: الطاقة ضبط مفاهيمي مصطلحي.

أولا: مفهوم الطاقة:

تعددت تعاريف الطاقة باعتبارها أحد العناصر الأساسية في حياة الأفراد والدول والمجتمعات ومكونا هاما وأساسيا في الحياة الاقتصادية العالمية .

أ. التعريف اللغوي للطاقة:

الطاقة كلمة ذات أصل لاتيني **energe** تعني " قوى فيزيائية تسمح بالحركة"[1]، والطاقة هي القدرة على الشيء ونقول "**طوقا**" و " **أطاقه**" والاسم " **الطاقة**"[2]، والمفعول به مطوق أو طاق أيضا بمعنى حمل المسؤولية أي طاق الأمر: قدر عليه أو له طاقة كبيرة،

[1] سمير بن محاد، **استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر03، 2009/2008، ص 03.

[2] الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1998، ص90.

ويقال لا طاقة له أي يشتغل على قدر طاقته،[1] لقوله تعالى:" ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به".[2]

كما أن كلمة الطاقة أصلها يوناني **energie** وتعني القوة في حالة الحركة؛ يعتمد الإنسان على الطاقة في جميع مظاهر الحياة اليومية، فهي ضرورية للحصول على الغذاء؛ النقل؛ الإنارة؛ وحفظ الأغذية والأدوية...إلخ.[3]

وفي الحقيقة يصعب تعريف الطاقة فهي ليست شيئا ولا تأخذ شكلا مميزا كالمادة ولا تشغل حيزا، وليس لها ظل، فهي ليست شيئا ماديا كباقي الأشياء لكنها مصدر للحركة تتجلى في كل انتقال للأشياء المادية.

ب. المعنى الاصطلاحي للطاقة:

أما التعاريف الاصطلاحية المقدمة لمفهوم الطاقة متعددة وكثيرة لذلك سوف نطرح من بينها:

عرفت الطاقة على أنها:" القدرة على إنجاز العمل وتظهر في أشكال مختلفة مثل الطاقة الحركية أو الكامنة أو على شكل حراك أو عمل ميكانيكي...".[4]

كما تعرف الطاقة على أنها:" مصطلح علمي يعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة ولا نستطيع ملاحظتها أو قياسها مباشرة، إنما ندرس تأثيرها على المواد".[5]

وتعرف **وكالة الطاقة العالمية IEP** على أن الطاقة هي القدرة الكامنة في المواد والتي عن طريق استغلالها استغلالا عقلانيا وتحويلها لتصبح قابلة للاستعمال. [6]

كما تعرف الطاقة بأنها القدرة على القيام بعمل حيث أن جميع المواد تحتوي على طاقة لأنها جميعها يمكن استعمالها في بعض أشكال أو عمليات تحويل الطاقة.[1]

---

[1] مجيد أحمد إبراهيم، **دوافع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة** ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، العدد28، 2015، ص406.

[2] القرءان الكريم، سورة البقرة، الآية 286.

[3] عبد القادر مهداوي، **الاستخدام السلمي للطاقة بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 14.

[4] نيكولاي خارتشنكو، **الطاقة وسلامة البيئة**، (ترجمة: بسام حمود) ، ط01، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 2000، ص 13.

[5] سمير محاد، المرجع السابق الذكر، ص03.

[6] الوكالة العالمية للطاقة، " الطاقات المتجددة"، تاريخ الإطلاع 2019/02/25، على الساعة 18:18، الرابط : http://ILA.ORG

في هذا الصدد نجد الاقتصادي **توماس يونج*** **Young Thomas** الذي عرف الطاقة بأنها: "القدرة على عمل العمل"، وهو تعريف ارتبط مع الطاقة الميكانيكية في القرن التاسع عشر.[2]

واستكمالا للمناقشات الخاصة بتحديد مفهوم الطاقة نجد أنها تعرف بأنها:" الطاقة التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية، ولكي تقوم بعمل شاق في مكاننا من أجل الحصول على الراحة اللازمة: التدفئة، الإنارة، التبريد[3].

من هذه التعاريف يمكننا أن نضع تعريفا إجرائيا كما يلي : " الطاقة هي القدرة الكامنة في المواد والتي عن طريق استغلالها وتحويلها، تصبح قابلة للاستعمال في التحريك أو الاحتراق لتوليد الحرارة أو القيام بمختلف الأعمال التي تتطلب مجهودا ما ".

ومنه أصبحت وسيلة رئيسية يعتمد عليها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر وسعادة ورفاه أمثل كما أنها تعتبر المحرك الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية.

ثانيا : صور الطاقة :

تتعدد أنواع الطاقة إلى عدة أشكال، ويمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:[4]

1. **الطاقة الميكانيكية** :هي الطاقة الناتجة عن حركة الأجسام أو انتقالها من مكان لأخر، وتنقسم إلى قسمين :

- **طاقة الوضع:** هي الطاقة الكامنة التي تحرر عند سقوط جسم من مكان لآخر تحت تأثير الجاذبية الأرضية.
- **طاقة الحركة:** هي الطاقة التي تنشأ عن تحرك الأجسام نتيجة لقوة مؤثرة ·

---

[1] W. Shepherd and D. W. Shepherd, **ENERGY STUDIES, SECOND EDITION**, Imperial College Press, singapore 2003, P01.

*توماس يونغ عالم بريطاني؛ اشتهر بسبب إسهامه في فك رموز اللغة الهيروغليفية؛ قام بالإسهام في عديد المجالات كالفيزيولوجيا والميكانيك والطاقة واللغة؛ عاش الفترة (1773-1829).

[2] Helmut A.Merklein et W.Caret Hardy, **Energy Economics**, Library Of Congress, 1977, P02.

[3] غانية نذير، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة: دراسة حالة بعض الاقتصاديات**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 55.

[4] مرجع نفسه ، ص 55-56.

2. **الطاقة الكيمائية** :هذه الطاقة تنتج أثناء التفاعلات الكيميائية نتيجة لترابط الذرات أو الجزيئات مع بعضها بانتقال الإلكترونات، ويمكن استخدام مثل هذه الطاقة في الحياة اليومية، مثل بطارية السيارة والبطاريات التي تستخدم في الأجهزة الكهربائية وغيرها من الاستخدامات.
3. **الطاقة الحرارية** :وتعتبر من الصور الأساسية للطاقة التي يمكن أن تتحول كل صور الطاقة إليها، فعند تشغيل الآلات المختلفة باستخدام الوقود، تكون الخطوة الأولى هي حرق الوقود والحصول على طاقة حرارية، تتحول بعد ذلك إلى طاقة ميكانيكية أو إلى نوع من أنواع الطاقة، ولا تتوفر الطاقة الحرارية بصورة مباشرة في الطبيعة إلا في مصادر الحرارة الجوفية.[1]
4. **الطاقة النووية** :هذه الطاقة موجودة في نواة الذرات وهي التي تساعد النواة على التماسك، وهي نوعان قوية وضعيفة، وقد أمكن تحرير هذه الطاقة مؤخرا وأمكن إستخدامها في الحياة اليومية .[2]
5. **الطاقة الكهربائية** :الطاقة الكهربائية لا تنشأ إلا بتحويل نوع من أنواع الطاقة مثل: تحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية كما هي الحال في المولد الكهربائي، أو تحويل الطاقة الكيميائية إلى طاقة كهربائية كما هي الحال في البطاريات.[3]
6. **الطاقة الضوئية** : هي عبارة عن موجات كهرومغناطيسية تحتوي كل منها على حزم الفوتونات ، وتختلف الموجات الكهرومغناطيسية في خواصها الفيزيائية باختلاف الأطوال الموجية ، ومن الأمثلة عليها :

- **الأشعة السينية** : وهي عبارة عن أشعة غير مرئية ذات طول موجي قصير جداً وتستخدم في المجال الطبي.
- **أشعة جاما** : وهي أشعة لا تتأثر بالمجالات الكهربائية أو المغناطيسية ولها القدرة على النفاذ وتعتبر من الأشعة الخطرة .

---

[1] ناجية إسماعيل عبد الرحمان، **آليات استثمار الطاقات المتجددة في البطنان: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**، **المجلة الليبية العالمية**، العدد15، ليبيا، 2017، ص 05.

[2] غانية نذير، المرجع السابق ، ص56.

[3] **القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**، "دليل الطاقات المتجددة في الدول العربية"، القاهرة، 2013، ص 192.

المطلب الثاني: أهم الأطر النظرية التي تناولت مفهوم الطاقة.

أصبحت الدول تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية، هذا ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة الراهنة تتزايد بشكل كبير، و بما أن الطاقة أحد مكونات الإستراتيجية الاقتصادية العالمية نجد أن نظريات العلاقات الدولية في جل محاولاتها التنظيرية تركز على الإستراتيجية الطاقوية للدول وما يدور حولها.

من بين أهم النظريات التي قامت بتحليل ودراسة الإستراتيجية الطاقوية ما يلي:

1. **النظرية الواقعية:**

ترى أن الدولة هي المرجعية الأساسية في التحليل و تحصر الأمن في البعد العسكري فقط ،وهي لا تصنف العامل الاقتصادي ضمن السياسات العليا، إلا أن الأمر بالنسبة للنفط كان دائما مغايرا و مختلفا، حيث نجد بعض المفكرين الواقعيين أمثال "**ريتشارد يولمان**"ترجمة الاسم بالانجليزي و "**جيسيكا ماتيوس**" **Jessica Matthwes** اهتموا بالأبعاد السياسية و الاقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن ، فقد لاحظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، و ذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية . [1]

و تم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي و التبعية النفطية بالأمن القومي مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، و اعتبر الكثير من الدارسين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور و تشابك العلاقات الاقتصادية؛ كما أن المنظور الواقعي التقليدي يربط البعد الاقتصادي للأمن الذي يتمثل في القوة العسكرية للدولة، فالأمن الاقتصادي يعني الأسس الاقتصادية و المالية للقوة العسكرية للدولة، و التي تساعدها للدخول في سباق التسلح، وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع القدرات و الإمكانيات المتاحة لها، كما يمكن تحويل قوة عمل القدرات الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري[2].

2. **النظرية الليبرالية:**

[1] الوليد أبو حنيفة، "**الأمن الطاقوي وأهميته في السياسة الخارجية:دراسة في المفهوم والأبعاد**"، المركز العربي الديمقراطي، 2017، ص 05، يوم 17-02-2019 على الساعة 18:00 على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=42440

[2] مرجع نفسه، ص 05.

نجد ضمن تياراته نظرية الاعتماد المتبادل في تفسير العلاقات الدولية والتي تركز على البعد الاقتصادي، فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة إلى دولة أخرى لتوفير مستلزماتها و تسويق منتجاتها السلعية ، و هذا الاعتماد المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى.[1]

و من خلال فكرة الاعتماد المتبادل المركب التي طرحها **"روبرت كيوهان" Robert Koyhan**و **"جوزيف ناي Joseph Nye** التي برزت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ما زاد من العلاقات التعاونية و توزيع الإمكانات و الموارد المتاحة بين الوحدات الدولية، وبذالك نجد أن الطاقة تبرز في هذا الشق حيث أن الاعتماد المتبادل من تقاسم الموارد المتاحة، من شأنه أن يخلق علاقات سلمية بين الدول بذلك نجد أن العلاقة بين الدولة المنتجة و المستوردة للمصادر الطاقوية هي علاقات وطيدة بحكم الحاجة المتبادلة بين الطرفين.

أما فكرة القوة الناعمة **Soft Power** ، التي تشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق الاستمالة لا بالإكراه ، فنجد أن دولة ما إذا كان لديها القدرة على تفعيل إمكانياتها (خاصة مصادرها الطاقوية) لتبلغ أهدافها، يبرز ذلك جليا في محددات السياسة الخارجية للدول التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية و تقوم بتوظيفها.

3. النظرية النقدية :

تعتبر أن البعد الاقتصادي للأمن مرتبط بالبنية الاقتصادية، و أن الأمن الاقتصادي هو ضمان رخاء الفرد وتحريره من الحرمان و ضمان الرفاهية والازدهار له وذلك يكون بتوفير الحاجيات الأساسية التي يأتي في مقدمتها الموارد الطاقوية بغرض تحقيق التقدم و الازدهار في المجلات الأخرى.[2]

كما أن النقديون ربطوا مسألة الأمن بعناصر متعددة لتوسيع مفهومه حيث نجد من بين هذه العناصر مسألة زيادة الاعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي سيجعل هذه المسارات ، كما هو حال بعض الدول التي تعتمد بشكل كبير في إنتاجها على التزويد بمصادر الطاقة التي تقوم باستيرادها.

[1] الوليد أبو حنيفة، مرجع سابق، ص07.

[2] عبد القادر دندن، مرجع سابق ، 38-39.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الطاقوية بعد الحرب الباردة.

لقد كان لتلك التطورات الحاصلة في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي مجالا واسعا فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إتباع إستراتيجيات على مستوى كل المجالات وخصوصا ما تعلق بالإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتناول هذا المبحث التحول في الإستراتيجية الطاقوية التقليدية والإستراتيجية الطاقوية الأمريكية الشاملة في الظروف الراهنة.

المطلب الأول : التغير في الإستراتيجية الطاقوية الكلاسيكية.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، تحول النظام الدولي الذي كان قائما على الثنائية القطبية إلى نظام يتسم بتعدد مراكز القوى، فالتفوق العسكري الأمريكي الذي يشكل مصدرا أساسيا لفرض سياساتها الدولية يقابله تفوق اقتصادي لقوى أخرى، فقد تبين من خلال عدد من الأحداث الدولية التي حدثت في فترة الثمانينات من القرن العشرين وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، أن فرضية التهدئة السريعة للصراع عبر السيطرة على مصادره بفضل القوة العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية –بدت من خلال التجربة– أقل مصداقية وقدرة على الحياة وبالتالي هذا ما دفع إلى ضرورة بروز قوى جديدة لها تأثيرها في الأحداث الإقليمية والدولية وبإمكانها الحد من المضاعفات السلبية الناتجة عنها.[1]

وفي ظل نمو معيار القوة الاقتصادية قابله ضعف تأثير معيار القوة العسكرية، وذلك كون هذا الأخير يستنزف طاقات الدولة على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة والضرورية لبقائها. فالاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل قوة عسكرية عظمى، انهار في أشهر معدودة ومن دون حرب مباشرة، تحت وطأة وضع اجتماعي واقتصادي أنهكه المجهود الحربي وعوامل أخرى.

ونتيجة لذلك فان نهاية الحرب الباردة أثبتت أنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تتحول إلى قوة عسكرية، في حين أن هناك صعوبة في تحويل القوة العسكرية إلى اقتصادية وهكذا فإن

[1] غسان العزي، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000 ، ص32.

الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فاعلية نسبيا من التدخلات العسكرية.[1]

كما أن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية، هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصوراته، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير وراءها.[2]

وهذا ما أكده **ريتشارد نيكسون Richard Nixon** في كتابه الأخير " **ما وراء السلام** " حيث قال:"إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة، إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد احدث اكبر تغير في العلاقات بين القوى الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فبسقوطه انهارت بنية القطبية الثنائية التي ظلت تحكم مسار السياسة الدولية لفترة تقارب نصف القرن".

حيث فرضت نهاية الحرب الباردة وضعية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث لجأت الى انتهاج أسلوب التحالفات الاقتصادية، والسعي للحصول على إمدادات النفط، وعلى هذا الأساس ضاعفت من إنتاجها في سبيل الهيمنة على المجال الاقتصادي، واعتبرت المحطة الأولى التي ربطت الأمن القومي الأمريكي وقوتها بالنفط على وجه التحديد.[3]

ومن بين أهم المنطلقات الجديدة التي انتهجتها بعد الحرب الباردة، ما يلي: [4]

- الاهتمام المتزايد بالمجال الاقتصادي والتكنولوجي كأساس في العلاقات الدولية في العالم هذا ما أدى إلى بروز التنافس بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ الاقتصادي والتحكم في

---

[1] نجيم حذفاني، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة–**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 20.

[2] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا، دار الجماهير للنشر والإعلان، ، 2010، ص130.

[3] جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة : أحمد عبد الحميد نافع)، القاهر، المركز القومي للترجمة، 2015، ص 78–79.

[4] محمد الطيب حمدان، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة)، بسكرة، 2011، ص 15–16.

التقنيات التكنولوجية الحديثة، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول في المجال الاقتصادي وأثبتت هيمنتها في المجال التكنولوجي.

- بروز مجالات تنافس وصراع جديدة بين القوى الغربية، حيث ازدادت واتسعت دائرة المصالح الاقتصادية تزامنا مع تلاشي مبررات التحالف الاستراتيجي الذي ميز الحرب الباردة.
- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة دفة العلاقات الدولية والتي قد تتعارض مصالحها الاقتصادية مع المصالح السياسية.
- بروز النظام الدولي الجديد والإستراتيجية الهوياتية الذي يكرس سيطرة الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- انتشار مفهوم الخطر الإستراتيجي لدول العالم الثالث على الأمن والسلم العالمي وذلك من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد الحرب الباردة والذي يبقى فيه عنصر المفاجئة ذو نسب عالية.

المطلب الثاني : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة:

إن من أهم الإستراتيجيات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تلائمها مع المتغيرات الراهنة في العالم ما يلي:

- **المنظمات المالية الاقتصادية والتنظيمية الدولية:**

سلوك وحركية المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، و منظمة التعاون الاقتصادي، وفقا لخطى وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتضمن مجموعة من السياسات و التوصيات و المبادئ التوجيهية التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الولايات المتحدة فمن بين هذه التوجيهات التدخل الأدنى للدولة وتسيير الخوصصة وكذا دعم حرية الأسواق.[1]

- **الشركات المتعددة الجنسيات:**

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إستراتيجية أخرى من إستراتيجيات الهيمنة، حيث تتوفر الدول السبع الصناعية الكبرى على 182 شركة من بين 100 شركة ورد ذكرها في قائمة

[1] إلياس حناش، خير الدين بوزرب، **أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008: أي مفارقة، مجلة أوراق اقتصادية**، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2017، ص26.

فورتين، و أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على الثلثين من بين أكبر 10 شركة عالمية، و تصل المساهمة الأمريكية في أكبر 800 شركة عالمية إلى حوالي الثلث، وهو مؤشر على هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد العالمي.[1]

كما تعتمد مقاربة القوة الاقتصادية في تحليل أسس هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي، لأنها تحليل للطبيعة المتداخلة والمترابطة العميقة في الإستراتيجية الطاقوية وعلاقات القوة الواردة فيه.

كما انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيات أخرى من بينها:[2]

- انتهاج سياسة الرد السريع على الأزمات التي تهدف أساسا إلى دعم وجود قواعد عسكرية وبرية وبحرية، يتم اللجوء إليها في حالة وقوع أزمات بشكل يسمح للقوات العسكرية المتواجدة بالرد السريع والخاطف بقدر كبير من الفعالية في حالة نشوب أو اندلاع أزمة إقليمية تمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.[3]
- ضمان حزمة من القدرات التكنولوجية والبشرية لإنشاء قوة متكاملة لمواجهة أي احتمال لبروز تحالفات تهدد القوى ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
- التركيز على الحماية الشاملة من الضروربات المتوقعة في أي لحظة على مستوى كل المجالات.
- البحث عن موارد الطاقة لتعويض استنزافات الطاقة المحلية من حيث الكميات، مع تراجع الاحتياطات الأمريكية وكذا تلبية الطلب المتزايد للاقتصاد الأمريكي، ومن بين المناطق المعنية من الخليج العربي المملكة العربية السعودية.

[1] مرجع نفسه ، ص27.

[2] محمد الطيب حمدان، مرجع سابق ، ص 20.

[3] عمرو عبد العاطي،التوجه شرقا: مكانة الخليج العربي في ميزان عالمي متغير، **مجلة السياسة الدولية**، عدد196، أفريل 2014، ص11.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الأول وكما ذكرنا، فالإستراتيجية تقوم بدور الجسر الرابط الذي يربط السياسة بالقوة العسكرية في حين ينبغي للإستراتيجية أن تأخذ في الاعتبار كل الوسائل التي يمكن استخدامها في السياسة والثقافة المجتمعية.

وتعتبر الطاقة أهم مورد ترتكز عليه الدول في بناء حضارتها وتقدمها لأنها منبع جميع الخدمات الحيوية التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية والدول في المجال الاقتصادي.

ومن بين الدول التي أعطت اهتماما واسعا للطاقة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تحتل مكانة هامة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وتبني الولايات المتحدة استراتيجيات جديدة للحفاظ على مواردها الطاقوية وزيادة إنتاجها والتحول في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة من أجل التكيف والحفاظ على الاستمرارية.

الفصل الثاني

التوجهات الإستراتيجية للسياسات الطاقوية الأمريكية.

- **المبحث الأول: الطاقة في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية.**
- **المبحث الثالث: الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج.**

تمهيد

يعد النفط مصدرا حيويا وهاما و أساسيا للطاقة على الرغم من بداية تطور وظهور موارد أخرى للطاقة البديلة، وفي عصر العولمة لازال النفط يشكل عصب الاقتصاد العالمي حيث تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويشكل المصدر الغول في نشاطاتها الصناعية والاقتصادية والحيوية.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية من بين هذه الدول المتقدمة تسعى إلى الحفاظ على أمنها الطاقوي خاصة النفط عن طريق استهداف عدة مناطق في العالم تحوز أكبر احتياطيات لهذه المادة الطاقوية الهامة، ولعل أهم تلك المناطق على وجه التحديد نجد منطقة الخليج العربي وما تحتويه هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية تساهم بشكل كبير وفعال في المحافظة على الاقتصاد الأمريكي عن طريق الريع النفطي الخليجي.

المبحث الأول: الطاقة في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

إن تميز ميزان الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية بالاختلال بين العرض والطلب لصالح هذا الأخير، يجعل صناع القرار الأمريكيين أمام تحدي كبير يتمثل في العمل على موازنة الوضعية الطاقوية بتقليص الفجوة بين العرض و الطلب قدر الإمكان، وضمان تلبية الاحتياجات الطاقوية المتنامية، وترتبط آليات المستجابة لهذا التحدي هنا بمدى كفاءة وفاعلية الإستراتيجية الموضوعة من السياسية والمختصين في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أمن الطاقة.

المطلب الأول: الطاقة في المفهوم الأمريكي:

الطاقة قضية إستراتجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للأمن القومي في أمريكا، لذلك فإن أي نقص في الطاقة يعتبر أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، حيث أنها تواجه تحديات مختلفة سواء كانت داخلية بسبب النمو الاقتصادي السريع، أو خارجية بسبب البيئة الدولية المتغير وغير المستقرة.

أولا : النفط والاقتصاد الأمريكي:

يري المفكرون والباحثون في العالم أن النفط مصدر محدود، مآله إلى النفاذ وغير متوافر بكثرة، في وقت شهد هذا المصدر تغير من كونه ذو أهمية اقتصادية إلى مصدراً للتدخل العسكري في مناطق الإنتاج التي تحل مكانة إستراتيجية عالمياً حتى وقتنا هذا، ولهذا كان للنفط تأثير كبير في سياسة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

شغل مفهوم أمن الطاقة حيزاً كبيراً في الأمن القومي الأميركي طوال عقود مضت،وتنوعت الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على النفط مابين أدوات القوة الصلبة والقوة الناعمة ، من بين الأخيرة تأتي الأدوات الاقتصادية عن طريق المساعدات الاقتصادية (في أفريقيا) والاستثمار في البنى التحتية وخطوط نقل النفط [1].

[1] عزيزة عبد العزيز منير، **أمن الطاقة في الولايات المتحدة: دقائق الواقع وآفاق المستقبل**، تمت زيارة الموقع يوم 15-03-2019، على الرابط: http://www.alhayat.com/article/

في الوقت الذي كانت تُشكل واردات النفط مكانة متدنية في الاقتصاد الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خمسينات القرن المنصرم، كانت الواردات النفطية ذات أولوية لحلفاء واشنطن للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ولكن بعد الصدمة النفطية في عامي 1973 و 1980 بارتفاع أسعار النفط، تفطنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحصول على النفط بأسعار منخفضة أضحي ضرورياً لتنميتها وثورتها الصناعية.[1]

لم يكن لارتفاع الأسعار خلال عامي 1998 و 2007 تأثير كالذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمتين السابقتي الذكر، لتتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل المنفرد (أحادي الجانب) في أي صراع دولي أو إقليمي بهدف السيطرة على موارد الطاقة، فضلاً عن تقديم الولايات المتحدة وحلفائها معوناتهم الاقتصادية والسياسية لمن يحفظ السلام ويواجه التمرد الهادف إلى السيطرة على مصادر الطاقة.

المطلب الثاني: منطقة الخليج في أجندة المخطط الإستراتيجي الأمريكي:

أولا: المكانة الجيوإستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي:

تعد معطيات الجغرافية السياسية من المقومات التي تصنع خصائص الدولة أو الإقليم التي تتأثر بها الوحدات السياسية، وتتحدد أهميتها سواء بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، ولعلاقتها التفاعلية مع الوحدات السياسية أخرى من ناحية أخرى، ويمتد تأثير هذه المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وجود وسياسية الو حدة السياسية ومن ثم تحديد دورها في العلاقات الدولية.[2]

يقع الخليج العربي، جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمال، وهو على شكل ذ ارع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا.[3]

---

[1] **معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات**،" أمن الطاقة يقلق واشنطن"، تم التصفح في 15-03-2019، على الرابط الإلكتروني: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1098.htm

[2] لبيب عبد الستار، **قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر** ، دار المجاني،1989، 05 .

[3] قدري قلعجي، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت: شركة المطبوعات، 1992 ،ص 9.

ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 49.4 مليون كلم 2، وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومائتي كلم، تليها الإمارات، فالسعودية، بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي، حيث لا تتعدى سواحله 91 كلم[1].

تبغ لمساحة الخليج العربي حوالي 240000كم ويبلغ طوله حوالي 984كم، بينما يتراوح عرضه بين 336كم و 56كم عند مضيق هرمز و الخليج قليل العمق حيث يبلغ عمقه من متر 100إلى 110أمتار عند مدخله، و تمتد المناطق الأكثر عمقا بمحاذاة الشاطئ الإيراني في حين توجد منطقة واسعة ضحلة نسبياً (بعمق لا يتجاوز 26متراً)بمحاذاة شبه الجزيرة العربية.[2]

الخريطة رقم (01): تمثل الموقع الجغرافي للخليج العربي.

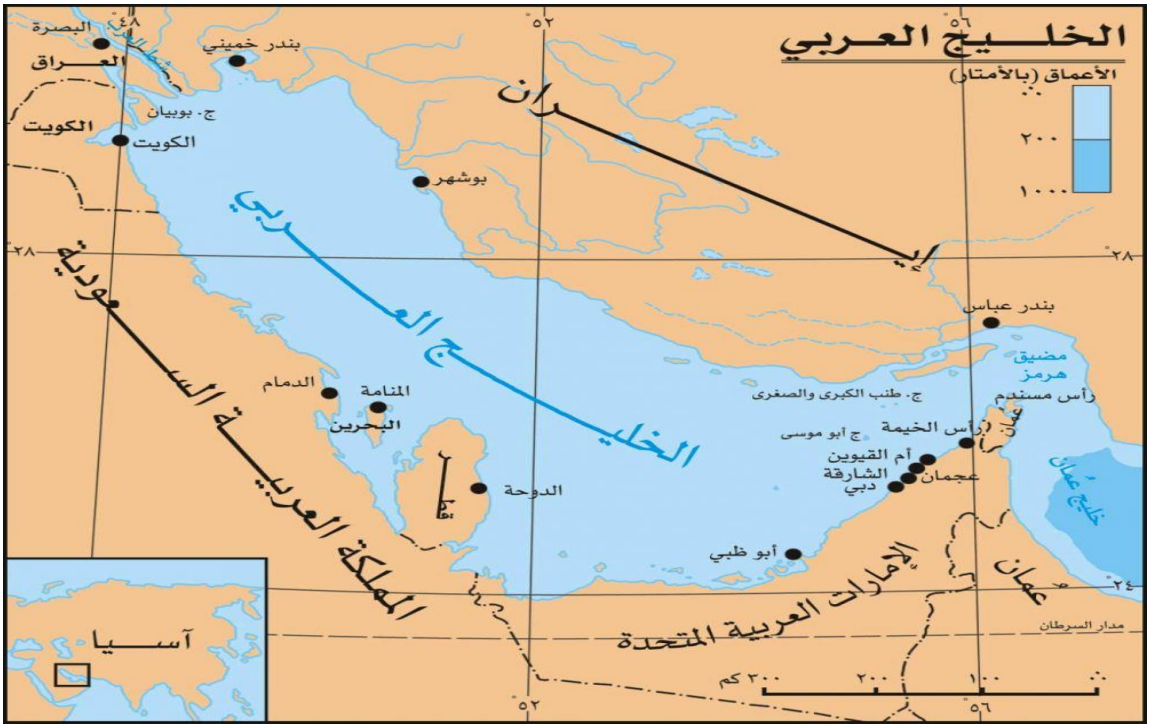

المصدر: الموسوعة الحرة، يوم 11-04-2019، على الساعة10:48، على الرابط الإلكتروني: https://www.google.fr/search?biw=1366&bih

[1] ياسين حشوف، **عامل التهديدات الأمنية : الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي: دراسة في أسباب نشوء و استمرارية مجلس التعاون الخليجي**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 15، 2016، ص 46-47.

[2] قاسم طويل مقبل سعيد، **البعد الأمني في إستراتيجية أمن الخليج**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2005، ص 17.

ثانيا : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج:

إن دراسة الأهمية الإستراتيجية للخليج تمليها عوامل الجغرافيا السياسية الاقتصادية، حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الإطار الجغرافي للدول بكل أنواعه ومستوياته سواء أكان ذلك في المجال الجغرافي البحت كالأنهار والوديان والهضاب والجبال، أو في المجال الاقتصادي كامتلاك الثروات النفطية، وامتداد الأراضي وتوفر الإمكانات الزراعية و الصناعية الهائلة.[1]

تتميز منطقة الخليج بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمع للعديد من القوى، فتتميز بشاسعة الأراضي وامتداد الرؤيا، و تتحكم في أهم الممرات كباب المندب ومضيق هرمز[2] الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان وممرا مهما لناقلات النفط 1 التي لاغنا لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه إلى حوالي 3 أميال بحرية ما يعني سهولة إغلاقه والسيطرة عليه في حالة نشوب أي نزاع.

الخريطة رقم (02): خريطة تمثل مسار ناقلات النفط الخليجية عبر مضيق هرمز.

المصدر : http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48088845

[1] **عبد الكريم باسماعيل**، السياسة الخارجية الأمريكية، جدلية النفط والقوة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد06، 2016، ص 219.

[2] أنظر الملحق رقم (02):**خريطة تمثل مسار ناقلات النفط الخليجية عبر مضيق هرمز.**

كما تبين الإحصائيات أن مدينة البصرة العراقية لوحدها ستعرف طفرة في إنتاج النفط الخام ما يفوق إنتاج السعودية وروسيا الاتحادية مجتمعتين.

بعد الاحتلال أبرمت الحكومة العراقية العديد من العقود مع كبريات الشركات العالمية للاستثمار في حقول النفط، منها شركة "**أيكسون موبيل**" الأمريكية و" **غاز بروم**" الروسية. بذلك ستكون العراق اكبر منتج للنفط الخام خلال ستة سنوات المقبلة بمعدل 12 مليون برميل يوميا منها 10 مليون من البصرة لوحدها وهو ما سيدر عائدات تصل إلى 200 مليار دولار سنويا على العراق.

من جهة أخرى تشير بعض التقارير إلى أن العربية السعودية ستبقى في غضون 2010 و 2011 اكبر منتج للنفط على المستوى العالمي بمقدار 10.5 إلى 11 مليون برميل في اليوم3 وإذا اعتبرنا أن باقي مجلس التعاون الخليجي تمتلك هي الأخرى احتياطات ضخمة من النفط والغاز فان العائدات ستصل إلى 37.7 تريليون دولار باعتبار 100 دولار لبرميل النفط و15 دولار للغاز.

إن الملاحظ لكل المعطيات السالفة الذكر تجعل من نفط الخليج رهان مهم بالنسبة للدول ذات النشاط الاقتصادي والإنتاجي الضخم، لكن ما لا ينبغي إغفاله هو أن نفط الخليج لم يصبح مهما في فترة ما بعد الحرب الباردة فقط، ولكن سبقت أهميته ذلك الزمن بعدة عقود ماضية.

اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توسيع نفوذها في المنطقة لضمان تدفق النفط بأرخص الأثمان لصالح القوى الغربية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحديد دور الاتحاد السوفيتي المتعاظم في المنطقة خصوصا العلاقات السوفيتية العراقية والسورية.[1]

حيث اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أكبر شركات إنتاج وصناعة النفط في العالم، على سياسة احتكار الطاقة وعائداتها في الخليج إبان الحرب الباردة، فبين عامي 1960 و 1973 لم تحصل دول الأوبك التي أسست في 1960 إلا على 95 مليار دولا نظير

[1] تايلر رادلي، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، (ترجمة: عماد فوزي الشعيبي)، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص15.

إنتاج النفط، أما الشركات العالمية المحتكرة للإنتاج فقد تحصلت على عائدات تصل إلى 700 مليار دولار 6 بادرت الدول العربية وخصوصا الخليجية المنتجة للنفط بشن حضر[1] على تصدير النفط أثناء حرب أكتوبر 1973 وهو ما دفع الولايات المتحدة للتفكير فعليا في كون نفط الخليج مصلحة إستراتيجية عليا.

يقدم **ألكسندر دوفاي Alexander Dufay** مفهومه للجيوسياسة في مؤلفه **la géopolitique** بأنه: "دراسة تداخل الأفعال بين المجال الجغرافي والمنافسات على السلطة المترتبة على هذا المجال." [2]

ويعرفها **ستيفان روزييه Stéphane rosier** بأنها: "تهتم بالفاعلين والرهانات المحركة لمطالبهم في اطر دينامكية الأقاليم." [3]ومن ثم فان الرهانات الجيوسياسية المتمثلة في الحفاظ على مصادر الطاقة بالنسبة لمصالح القوى، تؤدي بالضرورة إلى استعمال أساليب تنزع إلى القوة.

حيث يؤكد الأستاذ السابق في جامعة **هارفارد صمويل هنتغتون Samuel Phillips Huntington:** "عالم بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالم أكثر عنفا وفوضى واقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة الأمريكية فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى صياغة الشؤون العالمية إن السيادة الدولية المستدامة الولايات المتحدة الأمريكية ضرورية لرفاهية وامن الأمريكيين ولمستقبل الحرية، والديمقراطية والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم."[4]

إن طرح هنتغتون يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ماضية في تحقيق أهدافها الجيوسياسية بما أنها توفر لها الرفاهية والسيطرة الإستراتيجية وان تحتم الأمر تحويلها إلى أهداف جيواستراتيجية التي يمكن تحقيقها في غالب الحيان عن طريق القوة العسكرية، كما أخبر

[1] عبد الكريم، باسماعيل، المرجع السابق، ص 291.

[2] البيان، "الجيوسياسية"، المطبوعات الجامعية الفرنسية، باريس، 2005، على الرابط الإلكتروني: https://www.albayan.ae/paths/books/2005-10-17-1.984573

[3] Stéphane rosier, **géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique**, paris : ellipses, 2003,p.21

[4] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبر الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، تر: أمل الشرقي، ط.1 عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999، ص48.

الرئيس كلينتون للأمم المتحدة في عام 1993 بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل بطريقة متعددة الأطراف كلما أمكن ذلك، ولكنها سوف تتصرف بصورة منفردة عندما يكون هذا ضروريا.

وصرح وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين William Cohen عام 1999 من أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم القوة العسكرية بإرادتها المنفردة لحماية مصالحها الحيوية التي تتضمن الولوج الحر إلى الأسواق الرئيسية، وإلى مصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجي وهو ما قامت به الو م أ في الخليج غداة نهاية الحرب الباردة.

ثالثا : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية بالنسبة لدول الخليج العربي:

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية العالم العربي عبر منابع النفط، وهذا يعني أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (خاصة دول الخليج) لا يمكن تحديدها بمعزل عن هذه المادة الإستراتيجية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية لذلك استطاعت كما رأينا توسيع مصالحها النفطية و حمايتها.

ولتنوع المصالح الأمريكية وانتشارها في العالم مما يحتم عليها وضع خطط إستراتيجية شاملة تؤمن من خلالها ضمان واستمرارية مصالحها في الخارج خاصة المصالح الحيوية منها كتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي الذي يعد أهم ركائز الأمن القومي الأمريكي.[1]

ونظرا لمكانة النفط كأهم مصدر للطاقة الأمريكية والعالمية كذلك، مع استمرار تراجع الاحتياطي النفطي لدى العديد من الدول الصناعية الكبرى، وانحصاره في مناطق محدودة في العالم وعلى رأسها منطقة الخليج.[2]

ومع التزايد المستمر للاهتمام الأمريكي بنفط دول الخليج العربي خصوصا وبتوفر عوامل أدت إلى استهداف هذه المنطقة ، نجمل تلك العوامل فيما يلي :

- الانسحاب البريطاني من المحميات الخليجية.

[1] وسام شكلاط، **السياسة الخارجية اتجاه الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص 2015-207.

[2] زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي :مبدأ كارتر**، بيروت، معهد الإنماء العربي،1982، ص 13-16.

- تزايد الأهمية الاقتصادية و خاصة النفطية للمنطقة.
- الأهمية العسكرية له ضمن إستراتيجية الدول الكبرى و تنافس الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفيتي السابق.

هذه الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج العربي نشأت من موارد طاقته بمختلف وجوهها المالية و التجارية و الاستثمارية، و يمكننا أن نميز في إطار الأهمية الاقتصادية للخليج في ما يلي:

- الأهمية النفطية.
- الأهمية المالية، ودائع، تجارة، استثمارات.

حيث أجمع الباحثون و المختصون أن النفط الذي تنتجه دول الأوبك وخاصة الدول الخليجية العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية المتقدمة.[1]

كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في بلورت سياستها الدولية والإقليمية إلى عدة أساليب جديدة من أجل عدم ترك أي فراغ في المنطقة فاتبعت أسلوب جديد عرف **بمبدأ نيكسون** 25 يوليو1969 وهو المبدأ الذي كان **هنري ألفريد كيسنجر Henry Alfred Kissinger**.[*]

- **<u>مبدأ نيكسون:</u>**

حيث يعتمد هذا المبدأ على مفهوم العمودين المتساندين وهو توزيع الأعباء الدفاعية عن المنطقة الخليجية بين إيران والسعودية عن طريق خلق تعاون إقليمي وتقديم الدعم العسكري وتحديث طاقاتها العسكرية، كما اعتمد هذا المبدأ على خلق الاستقرار في المنطقة خصوصا بعد الانسحاب البريطاني منها، كما أن أهمية الخليج بالنسبة للإستراتجية الأمريكية الطاقوية تنطلق من عدة اعتبارات كما يلي:[2]

[1] زهير شكر، مرجع سابق، ص 17

[*] **هنري ألفريد كيسنجر** والأصح هاينز ألفريد كيسنجر ولد 27 مايو 1923 في فورت، بافاريا، جمهورية فايمار، هو باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كيسنجر.

[2] قاسم مقبل سعيد طويل، مرجع سابق، ص 22.

- الخليج كمصدر أساسي للنفط تتزايد أهميته باستمرار.
- الخليج كامتداد للمحيط الهندي من الناحية الجيوبوليتيكية.
- الخليج كمنطقة لاحتواء التوسع أو النفوذ والحفاظ على ميزان القوى الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية.

- **مبدأ كارتر:**[1]

يتضمن هذا المبدأ تكثيف التواجد العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة، وكذا اعتمد هذا المبدأ على سياسة التدخل المباشر من خلال ثلاث ركائز وهي:

- تطوير قوات الانتشار السريع.
- إشراك الدول الغربية في الدفاع عن أمن الخليج.
- الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية.[2]

كما أنه واستنادا لهذا المبدأ فإن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت لنفسها الحق في التدخل العسكري لحماية مصادر النفط وأدخلت الخليج إلى دائرة الأمن العربي وتحويله إلى منطقة نفوذ أمريكية خالصة.

في ضوء ما سبق أن الواقع النفطي الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفط وبالأخص نفط الخليج العربي، كما أن الأمن الأمريكي رهان للرخاء الاقتصادي الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

وبذلك أصبحت منطقة الخليج العربي أعقد مهمة في أمن الولاياتا المتحدة الأمريكية فهي الدائرة التي تضم قلب المصالح الحيوية الأمريكية ذات الطابع الإستراتيجي الاقتصادي، والتي تعد تهديدا للأمن القومي الأمريكي.

كما نخلص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وجب عليها أن تجافظ على مناطقها الحيوية في الخليج العربي بشتى الوسائل، للحفاظ على سيطرتها الاقتصادية من جهة، وأمنها الطاقوي من جهة أخرى.

---

[1] نازي ريشاني، **مجلس التعاون الخليجي والسياسة الأمريكية في الخليج العربي الفكري الإستراتيجي**، 1982، ص 301.

[2] مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 22.

المبحث الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية.

بالنظر إلى السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوحدات الدولية باختلاف مستوياتها ومكانتها الدولية وثقلها الدولي نجد أنها تسعى من خلال إستراتيجيتها خاصة الطاقوية وبالخصوص ما تعلق بالنفط نجده تجاه الدول النفطية خصوصا تسعى إلى وضع أولويات مضبوطة ودقيقة تستطيع من خلالها تحقيق مكاسب طاقوية بأقل التكاليف تجاه تلك الدول خاصة دول الخليج الغنية بتلك المادة الطاقوية.

المطلب الأول: توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

إن التوجه الأمريكي تجاه بترول الشرق الأوسط لم يكتسب أهمية إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسيين:

1. تزايد أهمية نفط الخليج العربي ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وضمان استمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى.
2. تصاعد حدة الحرب الباردة ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي للوصول إلى منطقة الخليج العربي.

ونظرا للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان لتلك الأهمية فقد أصبح من الأهداف الرئيسة المحافظة على تدفق نفط الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أي قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح[1].

مما سبق يتبين لنا أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج، تحكمها جملة من المصالح التي حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة عليها طوال عقود من الزمن، وأنها قد مرت بمراحل لتحقيق تلك المصالح، وفي نهاية كما يلي:[2]

[1] سليم كاطع، **مرجع سابق الذكر**، ص 152.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، عمان: دار الشروق، ص141.

- أن الإستراتيجية الأمريكية في الخليج اختلفت من حيث التعامل مع القضايا السياسية المختلفة لدول الشرق الأوسط انسجاما مع مصالحها العليا وبما لا يتقاطع مع ما تصبو إليه من أهداف باتجاه استكمال هيمنتها على كامل الشرق الأوسط و بمختلف الوسائل
- إن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كانت في مقدمة الأسباب التي زادت من أهمية منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى ما يعنيه التحكم بالشرق الأوسط وسياسيا وعسكريا.
- أن منطقة الخليج العربي تعد من المحاور الهامة التي تقوم عليها إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية في العالم، بهدف إتمام الهيمنة على العالم.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأمريكي.

في ضوء التقديرات الحالية بات واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية فاقدة لاستقلالها الطاقوي، إن التبعية الطاقوية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية هي ليست حديثة وإنما تعود إلى ما يسمى بصدمتي النفط في العالمي.

من ثم فأن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت إمام أزمة طاقة حقيقية لا يمكن التغاضي عنها، في ضوء تصاعد معدلات الطلب (الاستهلاك) وتراجع معدلات العرض (الإنتاج) غادرت الولايات المتحدة الأمريكية حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة منذ سبعينات القرن، لذلك فإن تحديات امن الطاقة تنقسم إلى:

- **التحديات الداخلية:**

والمتمثل بانعدام التوازن بين إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة والطلب المحلي عليها. أي بمعنى إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك من الطاقة أكثر بكثير مما تنتج، هذا الاعتماد على الطاقة المستوردة يتفاقم سنة بعد أخرى هذا إلى جانب إن حدوث الكوارث الطبيعية قد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية حقيقية إذا ما وصلت إلى مراحل خطرة في نتائجها، فبعد إعصاري ريتا وكاترينا اللذين ضربا الولايات المتحدة الأمريكية، كشفا عن" التوازن هش بين إمدادات الوقود والطلب في أمريكا".

فضلا على أن الاعتماد هناك حاجة إلى زيادة القدرة التكريرية لشركات ومصافي النفط الأمريكية على أسواق النفط الأجنبية بصورة مضطردة الأمر الذي جعل الاقتصادي الأمريكي

عرضة للتأثر بأي انقطاع في البترول، خلاصة القول فأن الباحثين الأمريكان شبهوا حالة الاعتماد المتزايد على النفط في استهلاكهم للطاقة بالإدمان على النفط وهذا الإدمان بحد ذاته يشكل تحديا خطير على الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- **التحديات الخارجية:**

من ضمن التحديات التي تهدد امن الطاقة الأمريكي خارجيا هو الخلافات المستديمة بين الدول المنتجة والمستهلكة وغياب الحوار المثمر بين المنتج والمستهلك، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى إن الأنظمة القانونية لمنظمة أوبك في تحديد حصص الإنتاج مسألة في غاية الأهمية، وهي تتعارض مع الرؤية الأمريكية والتي ترى بضرورة تحرير السوق وحرية الإنتاج كما أن أنظمة الخصخصة للمنشآت النفطية الوطنية للدول المنتجة.

أيضا هنالك تحدي آخر وهو المتغيرات المؤثرة في صناعة النفط والسماح بإقامة الاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة لتطوير القدرات الإنتاجية لتلك الدول بسبب وجود أنظمة حكم شمولية قد تكون رافضة لتلك المشاريع مما سينعكس على حجم العرض العالمي من البترول الاحتياطي الفدرالي الأمريكي كما أن سيطرة الحكومات على صناعة الطاقة المحلية في بلدان مثل روسيا وفنزويلا والتي سهمت في عرقلة الاستثمارات من قبل شركات نفط دولية يمكن إن تبقي أسعار النفط عالية.

أيضا من بين التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في أمن الطاقة تصاعد وتيرة الطلب على الطاقة مع تراجع الاحتياطيات في العديد من مناطق العالم وتركز الاحتياطيات المؤكدة في مناطق محددة.

المبحث الثالث:الإستراتجية الطاقوية الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي.

لما كانت منطقة الخليج العربي تحظى بذلك الاهتمام المتميز من قبل الإدارة الأمريكية وضعت إستراتيجية طاقوية تتماشى وطموحاتها وأهدافها الطاقوية بالإضافة إلى تلك الأهداف التي تنتظرها دول الخليج من وراء ضخ النفط الخليجي لأجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي، بمعنى أن المصالح الامريكية والخليجية مصالح متبادلة.

[1] مرتضى السعيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل أمن الطاقة في القرن 21**، **مجلة السياسة الدولية**،2014، ص 57-58.

المطلب الأول: الإستراتجية الطاقوية الأمريكية والضمانات الخليجية

لما كان امن الطاقة مسألة في غاية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بالفجوة بين العرض والطلب، مضافا إليها التحديات التي تعترض سبيل تحقيق الاكتفاء من الطاقة، لذا فأن الإدارة الأمريكية تبنت منظومة متكاملة احتوت على مجموعة استراتيجيات رئيسة وآليات فرعية في سبيل تأمين مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الاستراتيجيات هي مقسمة على النحو الأتي:

1. إستراتيجية الطاقة الأمريكية على المستوى الداخلي:

وتتضمن مجموعة قواعد واليات عمل على المستوى الداخلي الأمريكي في سبيل احتواء أي مشكلة أنيا وتأمين مستقبل لإنتاج واستهلاك الطاقة والتي تضمنت إجراءات على عدة مستويات[1] :

- **إجراءات سياسية وتشريعية:**

الإجراءات السياسية المتمثلة في إصدار الحكومة الأمريكية السياسة القومية للطاقة أذلك البرنامج الذي وضع البلاد على طريق التوسع في استعمال الطاقة النووية، وقد تضمن البرنامج عدة سياسات قومية للطاقة شملت برنامج،للطاقة النووية الذي يهدف إلى تشجيع بناء محطات جديدة في المستقبل القريب.

- **برنامج الجيل الرابع:**

الذي يهدف إلى تطوير الجيل الآتي:

- ❖ من المفاعلات الأكثر اقتصادا وأمانا واستدامة وأكثر مقاومة لانتشار البلوتونيوم من الدرجة الصالحة لإنتاج الأسلحة إلى الدول التي لا تملكها وتسعى إلى حيازتها .
- ❖ مبادرة دورة الوقود المتقدم لدراسة استراتيجيات أبداعية لإعادة معالجة وإعادة تدوير . الوقود النووي المستعمل تستخرج طاقة أكثر بكثير من موارد اليورانيوم.

[1] مرتضى السعيدي، مرجع سابق، ص 62-63.

- منح حوافز ضريبية ليس لمنتجين النفط والغاز الطبيعي والفحم وإنما لمصادر الطاقة البديلة أيضا، تلك الإعفاءات الضريبية ترمي إلى رفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة وزيادة الأبحاث في مجال التكنولوجيا.
- تقديم الحكومة الفدرالية تأمينات ضد الأخطار لتشجيع بناء معامل طاقة نووية
- تقديم إعفاءات ضريبية لمنتجي مصادر الطاقة المستمدة من الريح والكتل الإحيائية.
- الترويج لاستعمال مادة الأيثانول والديزل ألأحيائي كمصدرين لوقود السيارات.
- زيادة الإنتاج الأمريكي من البترول.
- مضاعفة حجم المخزون الاحتياطي الاستراتيجي من البترول بحيث يصبح
- تقليص استهلاك البنزين من خلال ازدياد مصادر الطاقة البديلة، المتمثلة بالأيثنول السلولوزي.
- **الإجراءات على الصعيد الاستثماري** :[1]

فتتمثل في:

❖ مواصلة العمل مع الكونغرس في سبيل وضع تشريعات لتشجيع الاستثمارات لزيادة طاقة مصافي تكرير البترول .

❖ تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة عبر تشجيع المغامرين من المستثمرين، في شركات إنتاج الطاقة البديلة .

❖ تقليل الاعتماد على المصادر النفطية للطاقة.

2. إستراتيجية الطاقة الأمريكية على المستوى الخارجي:

بات جليا إن الإجراءات على المستوى الداخلي الأمريكي تستلزم آليات وجهود على المستوى الخارجي تدعم وتعزز حالة الاكتفاء من الطاقة وتلك الآليات هي كالأتي:

- **الآلية المؤسساتية والدبلوماسية:**
- عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الصدمة النفطية الأولى، إلى تبني مبادئ تضمن امن الطاقة على الصعيد الخارجي تلك البادئ هي:

[1] مرتضى السعيدي، مرجع سابق، ص 62-63.

- تشجيع وتعزيز مصادر إمدادات الطاقة على النطاق العالمي .
- العمل مع البلدان الأخرى المستهلكة للطاقة لمعالجة مسألة انقطاع الإمدادات وعلى وجه الخصوص إنشاء مخزون النفط الاستراتيجي.
- ممارسة الحوار مع البلدان الرئيسة المنتجة للنفط كي تحافظ على سياسات إنتاج تتصف بالمسؤولية لدعم الاقتصاد العالمي والتقليل من تقلبات الأسعار، وألا فأن تلك الدول ستعرض نفسها لخسائر اقتصادية وسياسية مستقبلية وحتى عسكرية.
- لعمل مع البلدان الأخرى لتقليص الاعتماد على النفط عن طريق توفير قدر أكبر من الطاقة من خلال الكفاية، وتطوير مصادر الطاقة بديلة.
- نشر الديمقراطية والشفافية في إدارة الموارد في البلدان التي تشهد أنظمة حكم شمولية، أي خلق بيئة داخلية مستقرة سياسيا مهيأة لدخول الشركات النفطية الاستثمارية.
- بناء على تلك المبادئ اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بـ "دبلوماسية الطاقة" من جهة وإقامة هياكل مؤسساتية من جهة أخرى متمثلة بوكالة الطاقة الدولية المكونة من الدول الصناعية الرئيسة والبالغة.[1]

المطلب الثاني: التنافس الدولي على النفط العالمي.

تأتي مصادر الطاقة وفي صدارتها النفط على أهمية كبرى في التنافس الدولي وتأثيره في العلاقات الدولية، كما من أهمية النفط في الحفاظ على هيمنة الدول على الاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية مما جعل الدول الكبرى تتنافس فيما بينها على النفط.

[1] مرتضى السعيدي، مرجع سابق، ص 66.

أولا: وسائل ضمان الأمن النفطي:

تعتمد الدول الكبرى في ضمان امن نفطها على عدد من الوسائل من بينها:

1. الاعتماد على حلفاء موثوق:

بهم لقد كان النفط سببا لنشوب الحروب في القرن العشرين للحصول على مصادر الطاقة، ولكن هذه الحروب تطورت الى صراعات خلال فترة استثمار هذه المصادر ولكونها اكبر مستهلك للطاقة بوصفها دولة صناعية كبرى سعت الولايات المتحدة لان يكون لها الدور لكبير في صياغة السمات الجيوسياسية للعلاقات الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا سيما خلال فترة تناقص موارد الطاقة.

وفي المنطقة العربية دعمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الحليفة لها هدف الوصول الى احتياطيات النفط، وحثتها كذلك على إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي.

وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام، وحصلت الدول العربية مقابل عائدات النفط المستخرجة استثمارها في الدول الغربية وفي شراء الأسلحة الأمريكية وبالمقابل وعدا بحماية أمريكا لهم.

كما تخشى الولايات المتحدة من أي تغيير يطال الأنظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي خشية انقطاع إمدادات النفط ان المهم بالنسبة للولايات المتحدة هو الوصول الى مصادر النفط في الشرق الأوسط بشكل امن وبالتالي الحفاظ على استقرار أسعار النفط.[1]

[1] سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية** ، العدد43، ص 03-04.

2. سياسية التخزين الاستراتيجي:

لقد حفزت أزمتا النفط المتتابعتين الأوساط 1983 1979-1978 السياسية في الولايات المتحدة من مغبة تعرضهم لصدمات نفطية جديدة وأضحت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بشان ذلك.

فقد قامت الولايات المتحدة بإنشاء التخزين الاستراتيجي النفطي القومي الذي يمكن ان يوفر قدرا من المرونة على تجاوز الخطر أثناء الأزمات.

ويقع هذا التخزين الاحتياطي على ساحل خليج المكسيك وتبلغ سعته القصوى (700) مليون برميل من النفط الخام وكان من المعتقد ان يساهم ذلك في تفادي اضطرابات الإمداد الطويلة الأمد والارتفاعات المستمرة في الأسعار.[1]

ثانيا: مستوى اعتماد الدول الكبرى على النفط.

1. أهمية النفط في السياسة الدولية :

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها الى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر.

ان أهمية النفط ازدادت منذ إدخال السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية القرن العشرين، إذ ان الانتقال من الفحم الحجري إلى النفط قد زود السفن البريطانية بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل استطاعت القطع البحرية البريطانية التي تعتمد على الفحم من التغلب على خصومها، وخصوصا ألمانيا.

وفي الوقت ذاته مثل ذلك مشكلة جديدة بالنسبة لبريطانيا إذ أصبحت بحاجة الى استيراد النفط الذي كانت تفتقر إليه بشكل كبير بالرغم من كونها غنية بالفحم الحجري، أثناء الحرب العالمية الأولى أصبحت أهمية النفط كبيرة وذلك حينما ظهرت الحاجة الى النفط كوقود في

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 05-06.

العمليات الحربية، وان تحقيق الانتصارات فيها كان مبعثا للدول الأوربية الى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدولة والسعي للسيطرة على الموارد في العالم.

وفتحت الحرب العالم الثانية الباب أمام الدول المتحاربة للقتال من اجل النفط حيث فرض الحظر النفطي الأمريكي على صادرات النفط الى اليابان مما دفع الأخيرة الى مهاجمة قاعدة بيرل هاربر في نهاية العام 1941.

وفي أوربا كانت ألمانيا بحاجة ماسة الى النفط مما دفعها الى غزو روسيا في العام 1941 وكان الهدف الأكبر للغزو هو احتلال مركز النفط السوفيتي في باكو في اذربيجان السوفيتية لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود الى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي درج على تسميتها (الشقيقات السبع) ان سيطرة هذه الشركات على سوق النفط وتحكمها بالأسعار وتراجع عوائد البلدان المنتجة أدى الى إشاعة أجواء من الاستياء لدى شعوب هذه البلدان الأخيرة والضغط على حكومتها لتأميم شركات النفط الأجنبية، وهكذا انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات الى الدول المنتجة بحيث استطاعت دول الأوبك لأول مرة في العام 1971 ان تنجح برفع سعر النفط.[1]

2. زيادة الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة:

بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات الجيوإستراتيجية للعلاقات الدولية مما اثر ذلك عى دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية .فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان أخذت الإمدادات تتجه بشكل اكبر الى الصين والهند والأسواق الناشئة وفي الشرق الأوسط أيضا بين عامي 2000-2007 ارتفع الطلب اليومي على النفط في العالم بمعدل (4.9) مليون برميل وسجل نحو 85 %من ذلك 8 النمو في الأسواق الناشئة أن

[1] ريتشارد هاينبرغ، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية**،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005، ص 118-120.

توقعات الطاقة العالمية لعام 2008 التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني من العام نفسه عندما كانت الأزمة المالية العالمية على أوجها وفرت تقييما أكثر دقة لمستقبل إمدادات النفط، وفي سيناريو وكالة الطاقة الدولية القائم على استمرار الأمور على حالها والذي يفترض ان السياسات لن تتغير وان الطلب العالمي على النفط سيستمر بالازدياد الى حد لكبير حتى العام 2030.

فمن المتوقع ان يأتي كل الازدياد في الطلب كما ذكرنا في الأسواق الجديدة بقيادة الصين والهند والأسواق الناشئة، في حين من المتوقع ان تأتي معظم الزيادة في الإمدادات من بلدان الأوبك، مع احتمال تسارع انخفاض الإنتاجية في حقول نفط محددة يشكل تحديا أساسيا حتى لو لم يرتفع الطلب العالمي على النفط من الآن وحتى العام 2030.

من خلال ما تم تناوله في هذا المطلب نجد أن النفط هو المصدر الأساسي للطاقة وذلك لعدم وجود بديل الذي يمكن من خلاله الحصول على الأمن الطاقوي، وهو ما جعل الدول الكبرى تتنافس فيما بينها لضمان استدامة تنميتها ونموها الاقتصادي.[1]

حيث ان هذا التنافس ما بين الدول العظمى سواء من خلال الحصول على مصادر الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة، او من خلال التأثير السياسي والاقتصادي لبعض الدول المنتجة سيؤدي الى تزايد اهمية النفط في العلاقات الدولية، هو ما جعل الدول المستهلكة للنفط تسعى للحصول على هذه المصادر بطرق متعددة ومختلفة وبحسب طبيعة استراتيجيات تلك الدول سواء كانت تلك الطرق عسكرية او اقتصادية أو سياسية.

كما أن الارتفاع المتنامي للطلب على ينابيع النفط زاد من حدة هذا التنافس بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] حارث قحطان عبده و مثنى فائق مرعي، **التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره يف العالقات الدولية**، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 01، جامعة تكريت، 2014، ص 134-135.

خلاصة الفصل

إن لمنطقة الخليج العربي أهمية كبيرة على مستوى الإستراتجية الأمريكية لكما لها من موقع جغرافي وإستراتيجي يضمن للولايات المتحدة الأمريكية أمن الطاقة.

تزداد في الوقت الراهن بوصفه مادة حيوية للطاقة وأصبحت الحاجة ماسة إليه في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعليه قامت الولايات المتحدة بإتباع عدة أساليب من أجل الحفاظ على نفط الخليج ومن بين الأساليب مبدأ نيكسون ومبدأ كارتر.

وأخذت هذه الدول تتنافس في الحصول عليه بشتى السبل وان اقتضت الضرورة الدخول في الحرب كما حدث في حرب الخليج الثانية في العام 1991 ؛وان ما دفع الدول الكبرى للتنافس من اجل تامين إمداداتها للنفط هو عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة وارتفاع أسعاره لاسيما عند اندلاع الأزمات وتلعب كلفة إنتاجه وأنواعه دوراً في ذلك.

الفصل الثالث

تأثير البعد الطاقوي للإستراتيجية الأمريكية على الدول المنتجة للنفط (الخليج أنموذجا)

- **المبحث الأول: منطقة الخليج العربي في المخطط الإستراتيجي الأمريكي الراهن**
- **المبحث الثاني: الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج**
- **المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية على نفط الخليج.**

تمهيد

تعتبر منطقة الخليج من بين المناطق التي لها أهمية كبيرة في الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعليه أصبحت لهذه الأخيرة رؤية إستراتيجية جديدة تسعى بواسطتها إلى الحفاظ على ذلك المكسب الحيوي الطاقوي من خلال عدة وسائل ثقافية اقتصادية وسياسية وتختلف استعمالات تلك الوسائل والآليات باختلاف المواقف والأهداف المسطرة بين الجانبين الأمريكي ودول الخليج المنتجة للنفط تحديدا، ومن جهة أخرى تسعى تلك الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية إلى مواجهة تلك الأطماع والتهافت والتنافس من قبل كلا من الصين وروسيا وبلدان أخرى على هذه المنطقة الغنية بالنفط .

المبحث الأول: منطقة الخليج العربي في المخطط الإستراتيجي الأمريكي الراهن.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وذلك لحاجتها المتزايدة والملحة للمصادر المختلفة للموارد الطاقوية خاصة النفط، لذلك سارعت إلى تحقيق أمنها الطاقوي عن طريق إستراتيجية إقامة علاقات اقتصادية متميزة مع الدول العربية وعلى رأسها دول منطقة الخليج العربي، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل الرؤية الإستراتيجية الأمريكية وأولوياتها تجاه هذه المنطقة الطاقوية بامتياز.

المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة الخليج.

تقوم الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية على عدة مبادئ من أجل الحفاظ على مصادرها الطاقوية في الدول المنتجة للنفط ومن بينها تعدد مصادر النفط والطاقة عموما بمعنى اعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهنا نجد أن نفط بحر القزوين الذي يقدر مخزونه بحوالي 200 مليار برميل هو الداعم الأساسي لأمن طاقة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

حيث تعد منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية بالنسبة للدول الغربية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، نظرا لأهميتها النفطية، إذ تعد المنطقة أكبر وأهم مستودع نفطي في العالم بامتلاكها أكثر من ثلثي الاحتياطيات النفطية العالمية، تلك السلعة التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي،[2] فالنفط ما زال يمثل 40% من الطاقة المستهلكة في العالم، إذ يعد الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد مقارنة بالاقتصاديات العالمية الأخرى، ففي الوقت الذي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 308 مليون نسمة في عام 2007، وبنسبة تقدر بنحو 5% من سكان العالم، فان الاقتصاد الأمريكي يعد اكبر اقتصاد منفرد في العالم بنسبة 20،9% من إجمالي الناتج العالمي لعام 2008، تليها الصين بنسبة 11% ثم الهند وروسيا بنسبة 4،6% و3،2 %على التوالي.

---

[1] الحسن رشدي، **التغيرات الإستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحرب على العراق**، تم التصفح يوم 15-03-2019، على الساعة: 14:09،ص269، على الرابط الإلكتروني: https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/08/084C5BF4127FB08F4DD0F87A90280D16_13.PDF

[2] سليم كاطع علي، **أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**، **مجلة دراسات دولية**، المجلد 57، بغداد، 2014، ص 147.

جدول رقم (01): يمثل نسب الاقتصاد في بعض الدول لسنة(2007-2018)

الدولة	أمريكا	الصين	الهند	روسيا
الاقتصاد	20,9%	11%	4,6%	3,2%

المصدر: **The United Nations Development programme**, Human Development Report, New York, 2009, P. 191

الشكل رقم (01): **مخطط بياني يمثل نسب الاقتصاد في بعض الدول لسنة(2007-2018)**

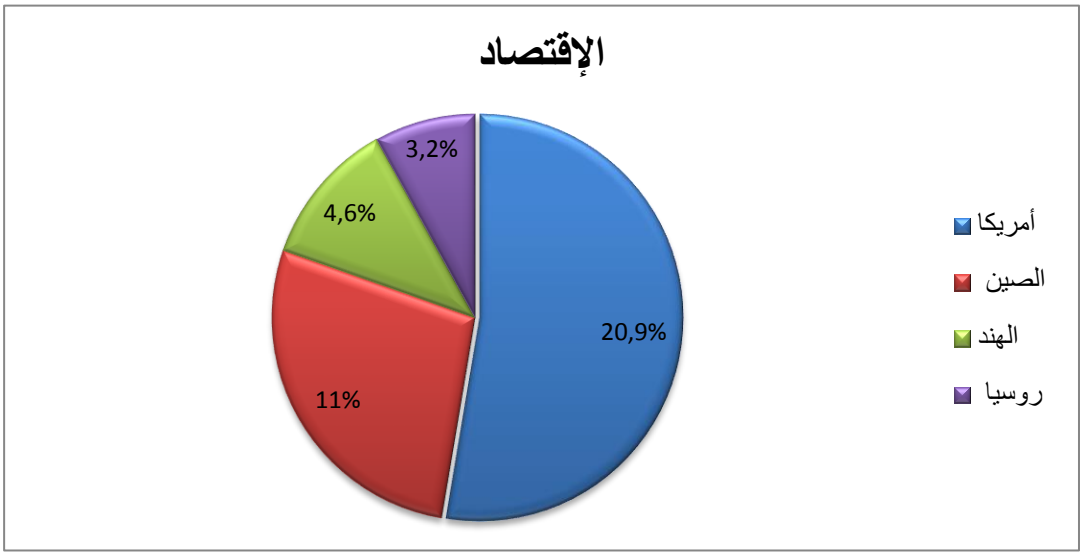

نلاحظ من خلال المخطط أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول من الناحية الاقتصادية بنسبة **(20,9%)**، ثم تليها مباشرة الصين ثم الهند ثم روسيا بنسب مختلفة كالآتي: **(11%) ، (4,6%)، (3,2%)**.

ولعل من بين أهم المميزات التي تمتلكها منطقة الخليج العربي والتي تؤهلها لان تكون مطمع لتلك الدول القوية اقتصاديا نجد النقاط التالية :

- ✓ تمتعها باحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة.
- ✓ المناطق النفطية سهلة الاكتشاف.
- ✓ منخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم.

كما تعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من حيث الاحتياطيات النفطية باحتياطي يبلغ نحو 264،2 مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة 25% من الاحتياطي النفطي العالمي.[1]

أما عن الأهداف التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها الطاقوية خاصة في مجال النفط تجاه منطقة الخليج العربي نستطيع حصرها في النقاط الأساسية التالية:

- **السيطرة على النفط الخليجي:**

منطقة الشرق الأوسط غنية طاقويا فهي تزخر بالاحتياطات الهائلة من النفط والغاز مما جعلها القلب النابض الذي يضخ الطاقة في الاقتصاد العالمي ونتيجة الأهمية القصوى للنفط فهو يعد قضية مركزية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط فليس هناك وثيقة إستراتيجية صدرت عن واشنطن على مر العقود السابقة إلا وأنها تشدد على النفط بصفته العامل الرئيسي الكامن وراء أهمية المنطقة، خاصة منطقة الخليج العربي الأكثر ثراء من غيرها من دول الشرق أوسط.

- **تعزيز سيطرة شركات النفط الأمريكية على الاحتياطيات النفطية:**

إن مصادر العائدات النقدية والمالية تمارس مدفوعاتها تأثيرا بالغ الأهمية على موازين النفط، حيث يعد مصدرا مهما لمدفوعات كل دول العالم، كما أن صناعاته تعد أضخم الصناعات في العالم إذ تنتج أكثر من عشرة ألاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعات مختلفة وتمتاز بمميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف وتنطوي المصالح والأنظمة، لذا تعد شركات النفط الأضخم بين الشركات متعددة الجنسية وأكبرها نفوذا وقوة النفطية الأمريكية على أبعاد مركبة منها مصالح الشركات النفطية التي استثمرت وما تزال تستثمر أموالا ضخمة في مجال النفط وقبل السبعينات كانت الشركات النفطية تنقب وتنتج السلع والخدمات وكذلك تسوق النفط الذي تحقق من ورائه أرباحا ضخمة.

[1] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 147

➢ **ضمان التدفقات النفطية :**

إن ضمان تدفق الإمدادات النفطية بحرية تامة ومستمرة من منطقة الخليج العربي إلى الولايات المتحدة الامريكية من أهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية طوال العقود الخمسة الماضية وقد أكد كل الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تقع الموارد النفطية في منطقة الخليج العربي في أيدي قوة معادية لها وقد شهدت المنطقة عملين عسكريين أمريكيين كبيرين ضد العراق كان دافعهما دعم هذه الأهداف.[1]

المطلب الثاني: أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

بالنظر إلى المبادئ الإستراتيجية المعلن عنها من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض، ومنذ ظهور أهمية نفط منطقة الخليج العربي الإستراتجي في الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الأمريكي خصوصا، جعل من صناع القرار في تلك الإدارة الأمريكية يضعون جملة من الأولويات في استراتيجياتهم الطاقوية التي بقي البعض منها ثابتا والبعض الآخر تغير بسبب تغير الوضع الدولي وميزان القوى الإستراتيجي العالمي، وظهور تهديدات جديدة للأمن القومي الأمريكي، على الأقل منذ احتلال العراق في 2003، حيث يطرحها بعض الإستراتيجيين الأمريكيين في مجموعة من النقاط هي كالآتي:

1. حماية أمن الطاقة الدولي:

تكمن الأولوية الأمريكية في هذه المنطقة الغنية بإنتاجها الوافر من النفط الذي يحتاجه الاقتصاد العالمي، لذلك فهي تسهر على العبور الآمن لهذا النفط إلى الأسواق العالمية ومنع سيطرة أو تهديد أي قوة دولية لحقول النفط في السعودية باعتبارها الدولة المرجحة والموازنة لأسعار النفط، وباقي دول الخليج الستة.

إن أي انقطاع لإمدادات النفط بسبب حرب أو عدم استقرار إقليمي أو قرارات حكومية بشأن الإنتاج، يمكن أن يدفع بأسعار النفط إلى مستويات عالية من شأنها أن تؤثر بشكل مأساوي في الاقتصاديات الغربية. ومادامت هذه الاقتصاديات بحاجة إلى تدفق نفط الخليج

[1] قاسم محمد عبد، **إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد26-27، الجامعة المستنصرية، العراق، 2015، ص 17-23.

بشكل آمن وبأسعار معقولة، فإن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمي هذه المصلحة الحيوية بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم. [1]

يتفرع عن هذه الأولوية الكبرى، أولويات أخرى فرعية مرتبطة بها مثل حماية الأنظمة السياسية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية والمحافظة على استمرار استقرار الدول الخليجية المعنية بذلك هي المملكة العربية السعودية، فإن الولايات المتحدة سوف تستمر في المحافظة على استقرار السعودية من أجل ضمان مصالحها الحيوية في تدفق النفط دون عوائق وبأسعار معقولة. لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقيات حول النفط والغاز في منطقة بحر القزوين وهذا المشروع تناول مسألة مد أنابيب لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية عبر تركيا. [2]

2. المحافظة على توازن القوى الإقليمي:

وهي أولوية مرتبطة بشكل وظيفي مع الأولوية الأولى، على اعتبار أن أحد أدوات الاستقرار الإقليمي هو منع أي قوة إقليمية من الهيمنة على ميزان القوى الإقليمية وتهديد الدول النفطية الضعيفة خاصة مع استمرار مطالب جغرافية لبعض الدول الإقليمية الكبرى في ضم أو اقتطاع أراضي من الدول النفطية الصغيرة منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج عام 1971، مثل المطالب الإيرانية في مملكة البحرين والجزر الإماراتية ومطالب العراق في دولة الكويت[3].

3.تشجيع الإصلاحات السياسية في المنطقة:

في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لاحتواء تهديدات الجماعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة، تعمل على تشجيع حكومات المنطقة من أجل القيام بالإصلاحات اللازمة وتلبية تطلعات شعوبها. وتتضمن هذه الإصلاحات، تحفيز حصول المرأة على حقوق مماثلة لحقوق الرجل في مختلف النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتوفير وظائف

[1] حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص 246.

[2] محمد حساني ظاهر مديهش العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب البارد: دراسة في المدركات والخيارت الإستراتيجية الروسية**، بغداد، دون سنة النشر، ص 196.

[3] حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق، ص 246.

منتجة لكل الباحثين عن مناصب شغل، وإدخال الحداثة في التعليم التي تساعد على التفكير، وتوفير مساحة سياسية تمكّن الأصوات المعتدلة والنقدية من المساهمة في بناء المجتمع المدني والتطوير السياسي للمجتمع ككل. والحقيقة أن معظم هذه المطالب الأمريكية قد أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز دعمه لها صراحة، لكن لابد أن تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية حسن النوايا للقيادة السعودية من وراء هذه الإصلاحات وأنها لا تريد زعزعة استقرارها وإنما تعمل دوما على مساعدتها لتبني سياسات مستنيرة من شأنها أن تحقق تطلعات شعبها[1].

4. سياسة الردع والاحتواء:

الأولوية الرابعة في الإستراتيجية الأمريكية إزاء منطقة الخليج هي ألا تظهر القوة العسكرية الأمريكية بمظهر الضعف أمام التهديدات الإقليمية، وفي نفس الوقت العمل على احتواء هذه التهديدات خاصة الآتية من قبل الجماعات المتشددة (تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية) التي تستهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي. وهذا يعني أنه يتطلب من القوة العسكرية الأمريكية أن تبقى في الوضع الهجومي النشط وعدم إهمال العمل الدبلوماسي في إيجاد دائرة كبيرة للتنسيق والتعاون الأمني والاستخباري مع حلفائها في المنطقة.[2]

5. احتواء الانتشار النووي الإيراني:

الأولوية الخامسة في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج هي احتواء مساعي بعض دول المنطقة وعلى رأسهم إيران من امتلاك الأسلحة النووية، عبر تنسيق الجهود الدولية ومنع وصول المواد الضرورية لصناعة الأسلحة إليها وتشديد العقوبات الاقتصادية والتجارية من أجل تثبيت عمليات تطوير الأبحاث النووية الزائدة عن الحاجات السلمية .[3]

---

[1] حمد بن محمد آل رشيد، مرجع سابق ، ص 246-247.

[2] حارث قحطان عبدا الله، **الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)**، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، العدد 2010، ص 311.

[3] شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015، ص 46.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

لقد نال موضوع الطاقة وخاصة النفط حصة الأسد من الاهتمامات الدولية خاصة الراهنة لكون أن معظم اقتصاديات العالمية قائمة على استغلال هذا النوع من الطاقة ولعل من ابرز الدول التي أولت اهتمام كبير لهذا الموضوع ووضعت له إستراتيجية طاقوية محكمة نجد الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاستهلاك الأكبر في العالم، لذلك اهتم صناع القرار في الإدارة الأمريكية بموضوع الطاقة وتوفيرها من **روزفيلد** واتفاقه الشهير مع الملك السعودي سنة 1945 الى الوقت الراهن.

المطلب الأول: الوسائل السياسية والثقافية والعسكرية للهيمنة على نفط الخليج.

أولا: الوسائل السياسية :

يثير موضوع النفط نقاشا سياسيا أكثر مما يثيره في موضوع الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية فكمية الإنتاج النفطي وأسعاره، هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليست لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكي إذ يرتبط نفط دول الخليج بالسياسة ويخضع لاعتبارات إستراتيجية وربما أكثر من أي موقع آخر.

وذلك بسبب غزارة احتياطياته واتساع استخداماته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، إذ يجسد كل الدلالات ومعاني القوة بما في ذلك دلالات النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على إحداث التحولات والتغيرات في سلوك الأفراد والجماعات والدول.

كما دخل النفط في لعبة السياسة في العديد من دول العالم، وكان أبرز دخول في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاستهلاك الأكبر في العالم فقد اهتم الساسة الأمريكان بموضوع الطاقة وتوفيرها من روزفيلد واتفاقه الشهير مع ملك السعودية عام 1945، إلى الوقت الراهن حيث جاءت حملة جورج دبليو بوش عام 2000 بجملة من الاقتراحات لتطوير وتنويع مصادر الطاقة، فضلا عن تأمين تدفق النفط الأجنبي المصدر إلى الولايات المتحدة. [1]

[1] علي حسين باكير ، النفط العراقي والإستراتيجية الأمريكية ، تم التصفح في 25-04-2019، على الساعة: 23: 10، على الرابط الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/7/29/

كما أن الضغوط السياسية أخذت أشكال متعددة، فتارة يأتي بالاتفاقيات المبرمة بين الولايات المتحدة ودول الخليج النفطية، وتارة أخرى يأتي بالضغط المباشر وتحديد الإنتاج ففي مثالين نسوقهما دليل على ذالك: [1]

أولا: الاتفاقية الأمريكية التي أبرمت بين العراق والولايات المتحدة لخروج القوات العسكرية الأمريكية من العراق عام 2011 كما هو معلن وبارز منها، ولكنها تضمن حماية المصالح الأمريكية الجديدة في العراق وأهمها النفط ، ولقد تحقق ذلك فيما بعد من خلال دخول الشركات النفطية الكبرى ميادين الاستثمار والخدمات في جولات التراخيص العراقية التي أبرمتها وزارة النفط.

ثانيا: يتجلى ذلك بالضغط السياسي المباشر؛ فعندما كان(بوش الابن) يعد للحرب على العراق عام 2003، كان الحديث حول موضوع النفط، إذ سأل بوش مستشاريه في سياق حديثه عن توفير مصادر بديلة للطاقة في حال اندلاع الحرب مع العراق، عن إمكانية الطاقة الإضافية لدى كل من الإمارات والسعودية، وقد أجيب عن توفر هذه الإمكانية، فالمسألة لم تعد تتعلق بسيادة أو قرار وإنما هي مسألة فنية، وكأن السعودية والإمارات أصبحتا مزرعتين خلفيتين لبوش ودولته.

ثانيا : الوسائل الثقافية:

لقد دخلت الثقافة (الدين –الأدب – الفن –التراث) حلبة السباق السيئ في الحصول على النفط، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بمفكريها لتكريس ظاهرة الانتقاص من الآخر وتشويه صورته، وبالتالي تكريس النمطية المفردة اللغوية ومعانيها، والصورة وأبعادها.

في هذا الإطار ينتقد المفكر الراحل **ادوارد سعيد*** كتابات المفكرين الأمريكيين حيث يقول: "ثمة شعور لدى هؤلاء بأن العالم العربي عبارة عن وكر يعج بمسلمين مجانين او

[1] يوسف خليفة اليوسف ، **عندما تصبح السلطة غنيمة : حالة مجلس التعاون الخليجي** ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 351، بيروت، ص 80.

* **إدوارد سعيد:** مُنظر أدبي فلسطيني–أمريكي .يعد أحد أهم المثقفين الفلسطينيين وحتى العرب في القرن العشرين سواءً من حيث عمق تأثيره أو من حيث تنوع نشاطاته، كان أستاذاً جامعياً للغة الإنكليزية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا في نيويورك ومن الشخصيات المؤسسة لدراسات ما بعد الكولونيالية، ومدافعاً عن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وقد وصفه روبرت فيسك بأنه أكثر صوت فعال في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

إرهابيين"؛وتبعا لهذا القول فإن ادوارد سعيد يبرز الصورة النمطية التي يرى بها الفرد الأمريكي الفرد المسلم ، وعليه يمكن القول أن لأفراد المجتمع الأمريكي صورة قاصرة للمجتمعات العربية.

كما يأتي سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تغيير في أنظمة محددة بالمنطقة العربية والإسلامية، وبأساليب متنوعة، ومنها الثقافية، كالدعاية والإعلام، واحتل العراق الصدارة في قائمة هذه الأنظمة ، لأن هذا التغيير من شأنه أن يفتح الأفاق أمام إحداث تقارب بين الأنظمة البديلة والولايات المتحدة مما سيكون له تأثير ايجابي المفكر الأمريكي الشهير صمويل هنتجتون يصف الأحياء على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها الإسلامي، وعلى وجه أكثر خصوصية كان الانبعاث يثيره ويحركه ازدهار أسعار النفط في السبعينيات في القرن الماضي وساعدهم على قلب علاقات الهيمنة والخضوع التي وجدت مع الغرب.

الضغوط الغربية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية الثقافية أخذت أشكال متعددة، وكما أسلفنا سابقا، فقد أصبح لتحطيم الشخصية العربية والإسلامية جزءا من أهداف السيطرة في ما بعد على هذه المجتمعات، وإشاعة ثقافة الغرب المتمثلة بأنماط الحياة الاستهلاكية الغير مبررة من طعام وملبس وغيرها من وسائل الترفيه التي لا تفضي لشيء سوى لتدمير العقول والسيطرة عليها وجعل هذه الأنماط أولويات في حياة شعوب العالم العربي والإسلامي، وخصوصا اهتمامها على مضامين الحياة الأمريكية ومحاولاتها الحثيثة لنقل هذه المضامين إلى الدول النفطية والريعية التي تصوب جل واقعها العربي والإسلامي.[1]

ثالثا : الوسائل العسكرية:

عندما تعجز السياسة أو الدبلوماسية في إيجاد حلول للمشاكل والخلافات، فإن الدول تلجأ إلى دبلوماسية الحرب، وهي الاستخدام المباشر للقوة المسلحة في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية .

تعتبر الوسيلة العسكرية للولايات امتحدة الأمريكية من أهم الوسائل التي تهيمن بها على مراكز التوتر في العالم، حيث ان للولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في جميع أقطار العالم.

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي، **مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي، المجلة السياسية و الدولية**، العدد 23 بغداد، الجامعة المستنصرية، 2013، ص04.

لذلك لجأت إليها الولايات المتحدة ودول أوربا الاستعمارية للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد الأولية، والتي يأتي النفط في مقدمتها خلال القرن العشرين وما بعده.[1]

فإدارات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعد الحرب العالمية الثانية، تقوم بافتعال حروب ومنازعات على مستوى الأول المنتجة للنفط من أجل الحفاظ على مصالحها من خلال الحفاظ على حالة عدم الاستقرار في الدول، إضافة إلى تدخلها في الأنظمة السياسية وتدبير الانقلابات و كذا تغيير الأنظمة لعقود طويلة فيها، فضلا عن الأدوار التي لعبت في بحر قزوين وإفريقيا، وغيرها من المناطق النفطية التي تشكل وحدة اهتمامها.

المطلب الثاني: أبعاد الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

لقد شكلت منطقة الخليج أهمية بالغة لعدد من الدول والقوى الإقليمية والدولية الطامحة لممارسة دور محوري في السياسة الدولية، وذلك نظرا لما تمثله المنطقة من مزايا وأسباب جيواستراتيجية وجيواقتصادية، لذلك اكتسبت مسالة امن هذه المنطقة الحيوية اهتمام دولي كبير وخاصة من جانب كبرى دول العام وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التزمت بإستراتيجية شاملة في المنطقة خاصة تلك المتعلقة بالبعد الطاقوي، ولعل تركيز الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية على هذا الجانب الحيوي له عدة أبعاد مختلفة نذكر منها :

1-الأبعاد الأمنية :

عقب الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، وفي هذه الفترة من الفراغ برزت عدة تطلعات لقوى إقليمية ودولية تريد استغلال الفرصة لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم عدة سياسات واستراتيجيات لاحتواء المنطقة وسد الطريق أمام تلك القوى الطامحة،[2] يضاف إلى ذلك أن المنطقة شهدت عدة حروب في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران والثانية بين العراق والكويت، والثالثة الاحتلال الأمريكي للعراق وآخرها عاصفة الحزم بين اليمن والسعودية والإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية ،هذه الحروب المتوالية على المنطقة شكلت هاجسا كبير عند الإدارة الأمريكية،

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي، مرجع سابق، ص 5-7.

[2] سليم ، شيخاوي ، "**الأمن القومي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي :قراءة في مكانة أمن الخليج في المنظور الأمريكي بعد الحرب الباردة**" ،**مجلة فكر ومجتمع**،العدد 15،يناير ،الجزائر ،2013،ص299

سارعت من خلاله الى وضع إستراتيجية أمنية من أجل ضمان سلامة تلك المنطقة الحيوية من تلك التهديدات التي قد تطالها مستقبلا من جهة ومن جهة أخرى ضمان التدفقات النفطية باستمرار على الاقتصاد العالمي عموما وعلى الاقتصاد الامريكي خصوصا .

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إستراتيجية مطاطية تتمدد وفق ما تعتبره مجالها أو حقلها الحيوي الأمني في الدائرة التي تملك قدرات التأثير أو التي يمكن أن يصدر عنها تهديدا خطيرا لمصالحها القوية خاصة الطاقوية ، وهي في الغالب استراتيجيات يعاد تكييفها بحسب المتغيرات والظروف الطارئة[1]، وهي تقوم على أساس نظرية القوة واستعمالاتها على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية بما يضمن نفوذها وسيطرتها على النفط العربي في الخليج بشكل دائم ومستمر .

لذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تصنف مصالحها القومية حسب أهميتها بالنسبة لأمنها القومي فهناك مصالح حيوية – خاصة الاقتصادية – ومصالح هامة ومصالح هامشية[2].

والفكرة الأساسية هنا أن الإستراتيجية الأمريكية كانت تتصدى إلى تحدي عالمي واحد وهو الاتحاد السوفياتي، أما الآن فهي في مواجهة تحدي استراتيجي متعدد الأبعاد والأشكال تقوده القوى الإقليمية في مناطق جغرافية متفرقة في العالم تؤثر على مصالحها الحيوية خاصة ما تعلق بالنفط.

2-الأبعاد الجيوسياسية :

تشكل منطقة الخليج العربي في الوقت الراهن أهمية كبيرة ومتميزة لكونها تؤثر على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، خاصة ما تعلق بالموارد الطاقوية الاقتصادية والحركة التجارية من والى الخليج ،وموضوع الحرب على الإرهاب هذه القضايا الحساسة تضمن لمنطقة الخليجية مكانة متميزة وحيزا كبيرا من اهتمامات التفكير والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي.

الخليج العربي جغرافيا يطلق على المسطح المائي الواقع بين إيران شرقا والجزيرة العربية غربا ، وبين العراق شمالا وخليج عمان ومضيق هرمز جنوبا، ويتميز ذلك الممر المائي

[1] سليم شيخاوي، مرجع سابق ،ص300.
[2] مرجع نفسه ،ص301.

بالهدوء نظرا لخلوه من العقبات الملاحية، إضافة إلى أن مضيق هرمز يمر من خلاله أكثر من 90%من نفط الدول الخليجية وبمعدل أربعة ملايين طن نفط يوميا.

وفي هذا السياق يذهب حامد ربيع إلى القول بان الخصائص الجغرافية لمنطقة الخليج العربي تفصح عن حقيقة أمكانية توظيف المنطقة في نطاق الإستراتيجية الكلية الشاملة العسكرية الأمريكية وذلك لاعتبارات عدة :[1]

- أن منطقة الخليج العربي غير مأهولة بالسكان ومكشوفة
- أن الطبيعة جعلت من الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل البحرية
- أن منطقة الخليج العربي تمثل أهمية خاصة للأمن الأمريكي لا فقط في حالات القتال بل كذلك لحظات السلم ، وانتقلت تدريجيا لتصير أحد مراكز القلب بالنسبة للاستراتيجي الأمريكية ، ويعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط في أيدي خصومها وهذا مرده ليس لاعتبارات عسكرية فقط بل لاعتبارات اقتصادية لان المنطقة أضحت اليوم المستودع الحقيقي للبترول العالمي ولعمليات تمويل المجتمع المتقدم بالطاقة البترولية .

3- الأبعاد الجيواستراتيجية :

تعتبر منطقة الخليج العربي جغرافيا مفصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب فهي مركز لخمس دوائر جغرافية مترابطة ومتصلة بعضها مع بعض وهي [2]:

- دائرة الجزيرة العربية .
- دائرة المشرق العربي.
- دائرة الوطن العربي.
- دائرة الشرق الأوسط بمعناه الواسع الذي يشمل ايران وتركيا وباكستان و أفغانستان.
- دائرة المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا .

[1] سليم شيخاوي، مرجع نفسه ،ص313.
[2] مرجع سابق ،ص314.

كما أن المنطقة تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وفي نفس الوقت لا تبعد كثيرا عن الحدود الجنوبية لروسيا (للاتحاد السوفياتي سابق) الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي ، بالتالي إمكانية وصوله إلى بحر العرب والقرن الإفريقي .

ويذهب الباحثين إلى التأكيد على أن أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي و لإقليمه تمثل حسب مفهوم قياس مستويات القوة في النظم الإقليمية * القوة الإستراتيجية *للنظام الإقليمي الخليجي إلى جانب قوته المادية خاصة الاقتصادية وبالخصوص الطاقوية .

ولعل المقصود بالقوة الإستراتيجية تلك الأهمية الإستراتيجية لإقليم الخليج العربي وقيمة موقعه كأحد العناصر الأساسية في التوازن الاستراتيجي الدولي وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الصراعات من قبل القوى الإقليمية .

ومن هنا يبرز سبب التواجد الامريكي الكبير في منطقة الخليج وهو مؤشر على حرصها على تامين مستقبل الاقليم الخليجي ودرئ أي تهديد او خطر قد يؤثر على مستقبل مصالحها من خلال تطوير قواعدها العسكرية الدائمة المتواجدة في مختلف الأقطار الخليجية ومن أهمها قاعدة **الظهران** في السعودية و**العيديد** الجوية في قطر التي تحتضن القيادة الجوية العسكرية المركزية الأمريكية وقاعدة **السيلية** القطرية التي تحتضن المقر الميداني للقيادة المركزية الأمريكية [1]وغيرها من القواعد العسكرية.

4-الأبعاد الجيواقتصادية :

الخليج العربي يعتبر مركزا متميزا وهاما للطاقة في العالم وتتمثل هذه الأهمية والتميز في امتلاكه للإنتاج النفطي والاحتياطي وإنتاج الغاز الطبيعي والاحتياطي.

وهما يزيد من أهمية المنطقة أن النفط فيها قابل للزيادة نظرا لوجود مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها بعد ،إضافة إلى احتوائه على أكثر من بقعة جغرافية منتجة من النفط وأضخم

[1] **اسليم شيخاوي**، مرجع سابق ،ص316.

الاحتياطيات النفطية و اكبر حقول الإنتاج علما بان الاحتياطي النفطي في العالم في تناقص تدريجيا باستثناء منطقة الخليج العربي الذي يزداد فيه باستمرار .

وما يميز هذه الأبعاد الجيواقتصادية لمنطقة الخليج –والتي حظيت باهتمام صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ولأجلها وضعوا تلك الإستراتيجية الطاقوية المحكمة –هو مايلي :

– تميز نفط الخليج بميزات مهمة تجعله أفضل النفوط في العالم وذلك لسببين: اولا وجود حقول عملاقة ومتميزة بغزارة الإنتاج، ثانيا تكاليف الإنتاج المنخفضة قياسا بتكاليف الاستخراج في العالم، ففي الخليج يكلف البرميل الواحد 7سنتات يبنما يصل الى 2.29دولار في الولايات المتحدة الأمريكية .

– لا توجد مجموعة أخرى من الدول متقاربة أو متباعدة جغرافيا تنافس دول الخليج من حيث الاحتياطي النفطي والذي تقوده السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر.

– إن الاستغناء على النفط كمصدر للطاقة غير متوقع حاليا ولا على المدى البعيد رغم تطور مصادره المتجددة ، خاصة مع ازداد استهلاك الطاقة نظرا لتوسع اقتصاديات الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

– عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومن اجل الحفاظ على مكانتها وريادتها الرأسمالية على امتصاص العائد النفطي الخليجي ،بهدف حرمان أي وحدة عربية أو مشروع وحدوي عربي مشترك من الارتكاز إلى قوة اقتصادية قادرة على خلق القاعدة المادية لتلك الوحدة [1]، وفي نفس السياق تسعى –أي الولايات المتحدة الأمريكية لخلق الأزمات والصراعات والحروب في المنطقة العربية لتستفرد بالنفط الخليجي .

[1] **سليم شيخاوي**، مرجع سابق ،ص312

المبحث الثالث: مستقبل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.

يعتبر نفط الخليج العربي من بين الموارد الأولية التي ازداد عليها التنافس من قبل الدول على مستوى القارة الأوربية والأمريكية والآسيوية حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا تسعى إلى الحصول على الريادة في العالم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الصراع الدولي الثلاثي على نفط الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا):

يتنافس هؤلاء الثلاثة الكبار على نفط الخليج وبحر قزوين، ولكل واحد من هؤلاء الثلاث اهتماماته وأولوياته؛ الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة بأداء الدور المهيمن القائد للمجتمع الدولي، فضلا عن دورها الحيوي لتأمين إنتاج وتدفق النفط عالميا إلى أسواقها، وأسواق حلفائها وهي بالتالي تجد نفسها في قمة هرم سلطة النفط لما تملكه من شركات كبرى، وإنتاج داخلي فضلا عن الاستيراد التي تجاوزت50% من احتياجاتها اليومية، ولقد اخذ دور الولايات المتحدة في الخليج بعد 2003 إذا ما استثنينا إيران دور المهيمن المطلق دون منافس، في السيطرة على نفط الخليج ، وكان لدخول الصين وروسيا المنطقة دخولا خجولا، بسبب النفوذ الأمريكي الرافض إلى مبدأ الشراكة في الحصول والهيمنة على نفط الخليج، فقد اتسمت الفترات السابقة بالتدخل العسكري المباشر للحفاظ على مصالح شركاءها وكان هذا التدخل هو استجابة للاتفاق الأول الذي عقده ابن سعود والرئيس الأمريكي الأسبق روزفيلد عام 1945، عهد فيه الأخير بالتدخل العسكري في حال تعرض النظام السعودي للخطر[1].

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد جاءت استجابة الرئيس الأمريكي الأسبق كينيدي عام 1962 في نشر الطائرات الأمريكية لحماية المملكة من التمرد اليمني والتدخل المصري فيه كدليل على حماية المصالح الأمريكية والتزاما بالاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية ثم توالت التدخلات العسكرية وخصوصا بعد انهيار نظام الشاه عام 1979 والتدخل السوفيتي في أفغانستان، وبروز نظام ثيوقراطي معادي للولايات المتحدة ، وبروز مشكلة رهائن السفارة الأمريكية في

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي، مرجع سابق، ص 09.

طهران عام 1979، حيث نتج عنها إعلان مبدأ كارتر عام 1962، والذي يقضي بالتدخل العسكري لحماية المصالح الأمريكية في الخليج .

قلق الولايات المتحدة إزاء حرب العراق وإيران 1980-1988 دفعها لتعزيز القواعد الأمريكية في الخليج، وتأمين سير الناقلات النفطية فيه من قبل الأسطول الأمريكي المرابط هناك، وغزو العراق للكويت عام 1990 كان السبب الأكبر في تدخل الولايات المتحدة لإخراج العراق من هناك في معركة عاصفة الصحراء، عام 1991.

لقد استمرت القوات الأمريكية في التواجد ضمن قواعد عسكرية عديدة في منطقة الخليج حتى غزو العراق عام 2003 اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بحوض بحر قزوين بشكل مبّكر، فقد استفادت من تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام 1992 وانهياره وتراجع دوره المحوري، لتبحث عن مناطق نفوذ في دول الحوض الغنية بالنفط ، وكانت عطاياها سخية على كل من قرغيزستان وكازاخستان، وأوجدت لها قواعد في هاتين الدولتين.

ثانيا: الصين :

تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية، التي تزود بدروها بكين بمعظم احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي؛ إذ بلغ حجم التجارة البينية العربية الصينية أكثر من 190 مليار دولار في 2017 ضمن آليات متوازنة إلى حد ما في الواردات والصادرات بين الجانبين الصيني والعربي[1].

حيث أن الصين هي وافد جديد نسبيا إلى هذا التنافس، قدمت السلاح والتكنولوجيا العسكرية لإيران، وأشرفت على مناورات عسكرية مشتركة مع قرغيزستان، وفي سياقهما المحموم للحصول على مواقع إستراتيجية أنشئت كل من الولايات المتحدة وروسيا قواعد عسكرية في بحر قزوين، وكلتاهما نشرت هناك وحدات محاربة وأسراب جوية.

[1] الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، تم التصفح في 13-05-2019، على الساعة 19:29، على الرابط الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/

ثالثا: روسيا :

بدأت روسيا متأخرة في استعادة دورها القديم بعد أن أفاقت من الصدمات والأزمات الاقتصادية والسياسية التي سببت إنهاء منظومة الاتحاد السوفياتي، وجاء اهتمامها بأقاليمها والدول التي كانت منطوية تحت إمبراطوريتهما من خلال الدعم العسكري والتقني إلى الجمهوريات السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى بالسلاح، وبرزت كمزود عسكري رئيس لإيران.

لذلك حاولت كل من القوى الثلاث ضم حكومات محلية إلى أحلاف عسكرية؛ أما الصين فهي لم تتدخل عسكريا في أي دولة أخرى لوجود هواجس قومية تجاه تايوان الجزء الطامح بقوة للاستقلال عن الصين، والتي تواجه رفضا صينيا مستمرا وصل إلى حد تلويح الصين باستخدام القوة المسلحة هذا بدوره جعل من الصين تدخر قواتها العسكرية، وترفض تدخل الآخرين بشؤونها الداخلية المتعلقة بالأقليات الأخرى، فضلا عن تايوان، لقد أخذت الصين دورا محدودا في الصين اليوم قوة صاعدة واقتصادها المندفع يفضي إلى عطش دائم إلى النفط المستورد،إذ ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن تبدأ بكين بالتنافس مع واشنطن وموسكو على النوع نفسه من الأفضليات الإستراتيجية في المنطقة.

كما أصبحت السيطرة على محطات انتاج النفط العالمي أهم هدف في التنافس فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق المد الروسي من خلال القواعد والأحلاف العسكرية، كما عملت على تشجيع الصراع بين الدول المشتركة في الاقليم من أجل السيطرة على مراكز الطاقة الاقتصادية في دول المنطقة فكان احتكار النفط للمصادر النفطية من طرف روسيا وأمريكا،[1] كل هذا جعل الشركات العالمية تسيطر على انتاج وتسعير النفط، فكثفت روسيا تواجدها في منطقة البحر المتوسط في صراع مع المصالح الغربية، إلا أن أمريكا كانت مرتاحة فيما يخص النفط كونها تمتلك الردع النووي ما يمنع الروس من الانتشار في المنطقة بما يخلق

[1] بسمة عثماني، **التنافس الأمني الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص40.

تهديدا لمصالحها الإستراتيجية فبنت روسيا علاقات تجارية خصوصا مع سوريا، ما جعل أمريكا ترفع مستويات التعاون مع الدول المنتجة للنفط.[1]

مجموعة من الاستراتيجيين بأبعاد المنافسات الجيوبولوتيكية الرئيسية، فضلا عن إقرارهم بأن الجيوبوليتيك والطاقة عاشا في علاقة تكافلية في معظم القرن العشرين، وقد قال هؤلاء من مركز الطاقة للدراسات الإستراتيجية والدولية عام 2000 هناك القليل من الشك في أن هذا التكافل سيستمر كما لاحظت الجماعة فأن كل من القوى الرئيسة وخصوصا روسيا، والصين، والولايات المتحدة، تسلم بالأهمية الحاسمة للخليج والاحتياطيات الأخرى للنفط ولهذا عززت روابطها السياسية والعسكرية مع المزودين الرئيسيين واتخذت إجراءات أخرى لحماية وصولها إلى الطاقة.

المطلب الثاني: مستقبل الطاقة في إدارة العلاقات الدولية الراهنة وآفاق التكامل الخليجي:

إن أول عناصر الديمومة هو استمرار أهمية النفط، فالغلبة ستظل للمواد الهيدروكربونية كمصدر رئيس للطاقة في المستقبل القريب، فمع إن مصادر الطاقة المتجددة قد أخضعت للبحث والتطوير والاستخدام في عموم أرجاء العالم، فثمة عوامل لوجستية واقتصادية ذات صلة تنبأ بان تأثيرها سيظل محدودا على مدى العقود القريبة المقبلة .

وجرى بشان عنصر الهيدروجين الكثير من النقاشات والأبحاث، غير أن الوقت اللازم لتحويله إلى مصادر للطاقة سيمتد حتما إلى عقود من الزمن وليس أعوام .

حيث أن هذا التسارع في استمرار تجارة النفط عالميا سيشكل ضغطا كبيرا على صنّاع القرار السياسي في جميع بلدان العالم، المستهلكة والمنتجة على حد سواء ويعد ضمان تدفق النفط، مسالة بالغة الأهمية بالنسبة للكثير من حكومات العالم، حتى أن الاتكال على منطقة واحدة بعينها للحصول على الطاقة أمسى شيئا من التاريخ؛ حيث تسعى الدول الكبرى إلى تنويع مصادرها من جهة وإيجاد مناطق للطاقات المتجددة في جميع أنحاء العالم من جهة أخرى[2].

[1] حسام إبراهيم، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع ايران، تم التصفح 15-06-2019، على الساعة 10:17، https://futureuae.com/ar/Activity/Item/13

[2] حبيب صالح مهدي العبيدي، مرجع سابق ، ص 10.

حيث أن الأوقات الحالية حافلة بالتحديات، فثمة تقلبات سياسية مصحوبة بمشكلات تتعلق بالإرهاب والمخاطر الأمنية وعلى الصعيد الاقتصادي فان أي استشراف للمستقبل يتسم بالقدر ذاته في الغموض؛ وخير دليل على ذالك هو:

- التهديدات الأخيرة بين إيران من جهة وبين الولايات المتحدة وإسرائيل؛
- النزاع المسلح وآثاره على منطقة الخليج وعلى سلامة تدفق إمدادات النفط لدول العالم؛ كما أن أي هجوم يستهدف إيران ، سوف يقابله غلق لمضيق هرمز أمام الملاحة الدولية.
- كما أن المتغيرات الدولية والإقليمية تأثر بشكل مباشر على السياسة الأمريكية خاصة والدولية عموما على الأسواق النفطية الممولة من الخليج العربي.

حيث ترتبط منطقة الخليج بكثير من التقلبات، ولعل أكثرها جاء متعلقا بالدور الذي سيلعبه العراق مستقبلا، فليس واضح بعد الزمن الذي سيتطلبه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في هذا البلد ، الذي يحتاجه قبل أن يستأنف أدائه المركزي في إطار الإنتاج العالمي من النفط.

فضلا عن أدائه السياسي لجمع الفقهاء السياسيين في المنطقة وتبنيه لسياسة تصالحيه وخطاب معتدل مع جيرانه، ينبع من نظامه الديمقراطي الجديد، لقد بات مقبولا بشكل عام القول بأن الاحتياطي النفطي العراقي يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية.

كما يؤثر تراجع إنتاج إيران النفطي، والتي تتربع على ثاني احتياطي مؤكد في منطقة الخليج بعد الحصار الغربي عليها، ومقاطعة الشركات الكبرى الاستثمار فيها، أدى إلى تراجع إنتاج النفط فيها؛ حيث وردت بيانات حول النفط الإيراني ضمن الجدول المنوه عنه أعلاه ،تفيدان الاحتياطي، 8130 مليار برميل، ومعدل النضوب فيها1.7% هو اعلي من معدل النضوب في العراق واقل بعشر عن السعودية ، أما نقطة الوسط ستكون سنة 2013 وسنة الذروة كانت سنة، 1974 حيث كان معدل إنتاج النفط الإيراني 6 ملايين برميل يوميا، أما اليوم فقد انخفض إلى النصف[1].

[1] حبيب صالح مهدي العبيدي، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة الفصل:

للنفط أثر كبير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المطبقة في منطقة الخليج العربي وأدواتها المستخدمة لتطبيق هذه السياسات، وذلك من خلال الاستعداد الكبير للدخول في صدامات وحروب تغيير في سبيل الوصول إلى هدفها في السيطرة على الصناعة النفطية.

إضافة إلى أن سياسات احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنتجة للنفط هدف أساسي ضمن إستراتيجيتها في الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية، لذلك يبقى النفط المتغير الأساسي الذي يحكم العلاقات الدولية في العالم العربي عامة والدول الخليجية خاصة.

فمن خلال الدراسة لوسائل وأبعاد الاستراتيجية الطاقوية الأمريكية نجد أنها تسعى بكل سبلها على مستوى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية لإبراز دورها وسيطرتها على دول الخليج العربي.

كما تعتبر منطقة الخليج العربي مجالا تنافسيا حيويا للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، على حد سواء مما جعلهم يتنافسون على النفط في المنطقة ليثبت كل جدارته بقيادة العالم في كل المجالات.

الخاتمة

تناول البحث دراسة وتحليل دور النفط في الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي التي أصبحت تدخل في عمق المصالح الأمريكية، نظراً لأهميتها الحيوية و الاقتصادية ولموقعها الجغرافي المتميز، لذلك بلورت الولايات المتحدة سياستها وإستراتيجيتها حيال هذه المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي،و تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الخارجية الأمريكية مداخل عديدة من أجل تأمين مواردها الطاقوية من خلال السيطرة الكاملة على المنطقة.

فالسعي الأمريكي الحثيث للهيمنة على المناطق النفطية الرئيسة العالم إنما يتمحور حول أهداف عدّة لعل في مقدمتها هو تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الكاملة على الشؤون الدولية ، من خلال التحكم بموارد الطاقة الحيوية *النفط* استراتيجيا واقتصادياً وسياسياً، مما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي،انطلاقا من امتلاكها للنفط الذي ينتج الثروة الطاقوية، وبالمقابل فإن تلك الثروة تنتج القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية وانه بالقوة يمكن السيطرة على العالم، فضلاً عن تحييد دول العالم الأخرى وقطع الطريق أمام القوى الصاعدة خاصة روسيا والصين من أن تنتهج سلوكاً مخالفاً للمصالح الأمريكية،بل تسعى لرسم حدود حركية تلك القوى الاقتصادية في هذا القرن ، الأمر الذي يعني أن منطقة الخليج العربي سوف تحتل مكانة مهمة في الفكر والتخطيط الاستراتيجي الأمريكي ، وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وعليه فأننا خرجنا بالنتائج التالية من هذه الدراسة:

- يبقى مفهوم أمن الطاقة محل خلاف وجدل كبيرين، وهو متعلق بعدد من العوامل المؤثرة، مثل موقعها ضمن سلسلة الإنتاج والتي تضم المنتجين، المستهلكين، ودول العبور، إضافة إلي أنه مفهوم متعدد الأبعاد، منها البعد الاقتصادي، العسكري، السياسي مما يجعل هذا المفهوم يتسم بالغموض، لكن الأقرب ذلك التعريف التقليدي السائد وهو توفر إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة وبأسعار مقبولة دوليا.
- احتواء النفط على هذه الحيوية المتعددة ، جعل منه سلعة فريدة من نوعها ، إذ أن انحسارها في مجال الطاقة مستقبلا إزاء الطاقة المتجددة ، والتي يتم الإنفاق عليها حاليا

لكي تغطي حاجات ساكنة الأرض ، لا يقلل من بقاءها مادة حيوية مهمة بعد أن حولت وستحول لاستخدامات جديدة في المستقبل .

- العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية لا تختلف كثيرا عن العلاقات الدولية السابقة ، وهي دائما تركز على المصالح الحيوية ، ومن أبرزها المصالح الاقتصادية ، إذ يشكل النفط الجزء الأكبر والمهم من تلك المصالح ، لما يمثله من مصدر طاقوي وحيد للطائرات والبواخر فضلا عن السيارات باختلاف أنواعها.
- يعتبر الأمن الطاقوي من القضايا التي أصبحت تنال حيزا كبيرا من اهتمام الوحدات الدولية لأنه ذو أهمية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي، فالدول تنظر لأي نقص في الإمدادات بالموارد الطاقوية على أنه يشكل أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها–أي لتلك الدول–، وهو مسألة إستراتيجية تتطلب التنافس أحيانا و التعاون أحيانا أخرى علي مراقبة المصادر الرئيسة له (المناطق الجغرافية الطاقوية)،خاصة وأن تلك الموارد الطاقوية موارد ناضبة وثمينة ومتمركزة جغرافيا فهي تستخدم كأسلحة سياسية في كثير من الأحيان وفي بعض الصراعات الدولية .
- لقد استطاعت هذه الدراسة أن تؤكد على أن منطقة الخليج العربي تعد من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة واستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.
- المتتبع للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياستها وإستراتيجيتها الطاقوية حيال المنطقة بشكل واضح في منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وتُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل عديدة من أجل تأمين المركزية في السيطرة الكاملة على المنطقة، ولاسيما الوجود العسكري المباشر فيها.
- من نتائج ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي إدراك الولايات المتحدة أنها أمام مجموعتين من المتغيرات الدولية من حيث التأثير:

الأول: يقترن ببداية بروز قوى دولية جديدة تمتلك من القوة والإمكانات بما يؤهلها لتشكل تحدياً جديداً لها .

الثاني :فتتمثل في مجموعة الفرص التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتراجع القطب السوفيتي كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية .

- إن الأهمية الإستراتيجية و الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي ولا سيما في المجال الاقتصادي لاحتوائها على موارد طاقوية كالنفط مهمة لديمومة الاقتصاد العالمي والاقتصادي الأمريكي ، هذا ما أهلها أن تحتل مكانة متميزة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي ويزداد ذلك الاهتمام بتزايد بسط هيمنتها على الساحة الدولية.
- هناك ترابط وثيق بين المصالح الحيوية الأمريكية –خاصة الاقتصادية–والأمن القومي الأمريكي في الإستراتيجية الأمريكية عموما والإستراتيجية الطاقوية بشكل خاص نحو منطقة الخليج بصفة خاصة ، لذلك تسعى الإدارة الأمريكية إلى التأكيد دوما بان هذه المنطقة تمثل المصالح الاقتصادية الأمريكية وأن تهديد لهذه المنطقة الحيوية هو تهديد للمصالح الأمريكية ويتوجب عليها في هذه الحالة استخدام كل قوتها للحفاظ عليها.
- وفقا لرؤيا الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية فن السيطرة على النفط الخليجي يتمحور حول تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الشاملة على المناطق الحيوية في العالم وخاصة المناطق الغنية بموارد الطاقة –خاصة النفط – مما يجعلها أكثر قوة وثراءا مما يمكنها من بسط نفوذها السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في العالم .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : تمثل الموقع الجغرافي للخليج العربي.

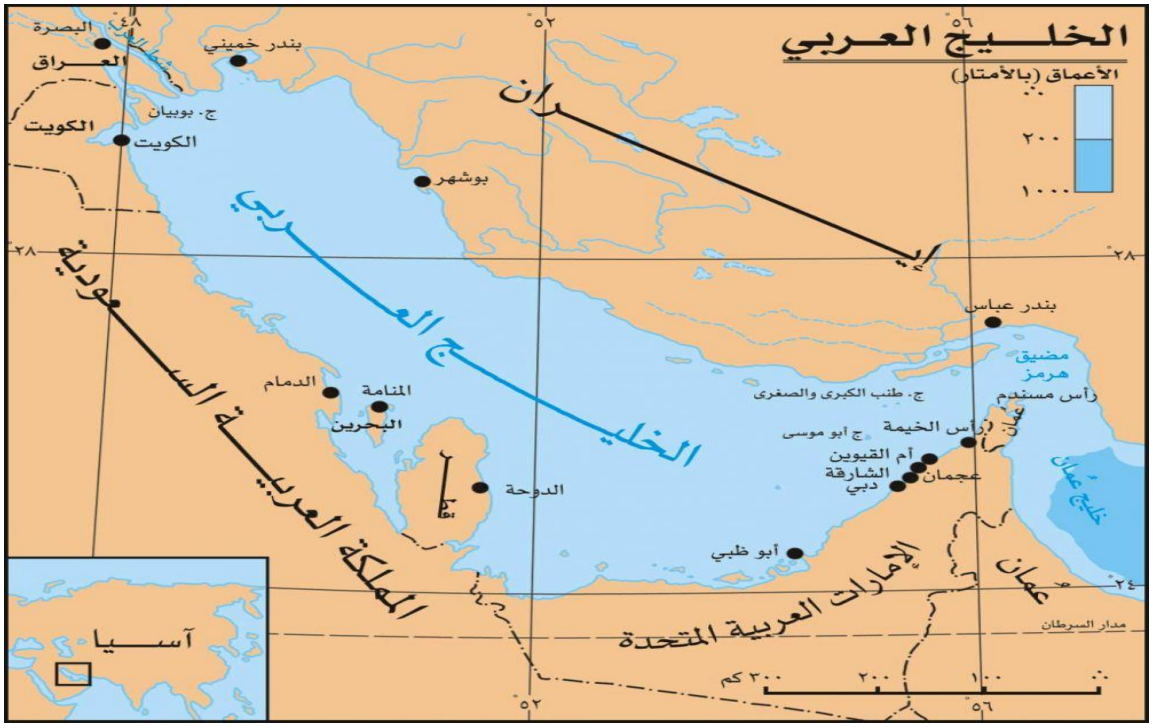

الملحق رقم (02): خريطة تمثل مسار ناقلات النفط الخليجية عبر مضيق هرمز.

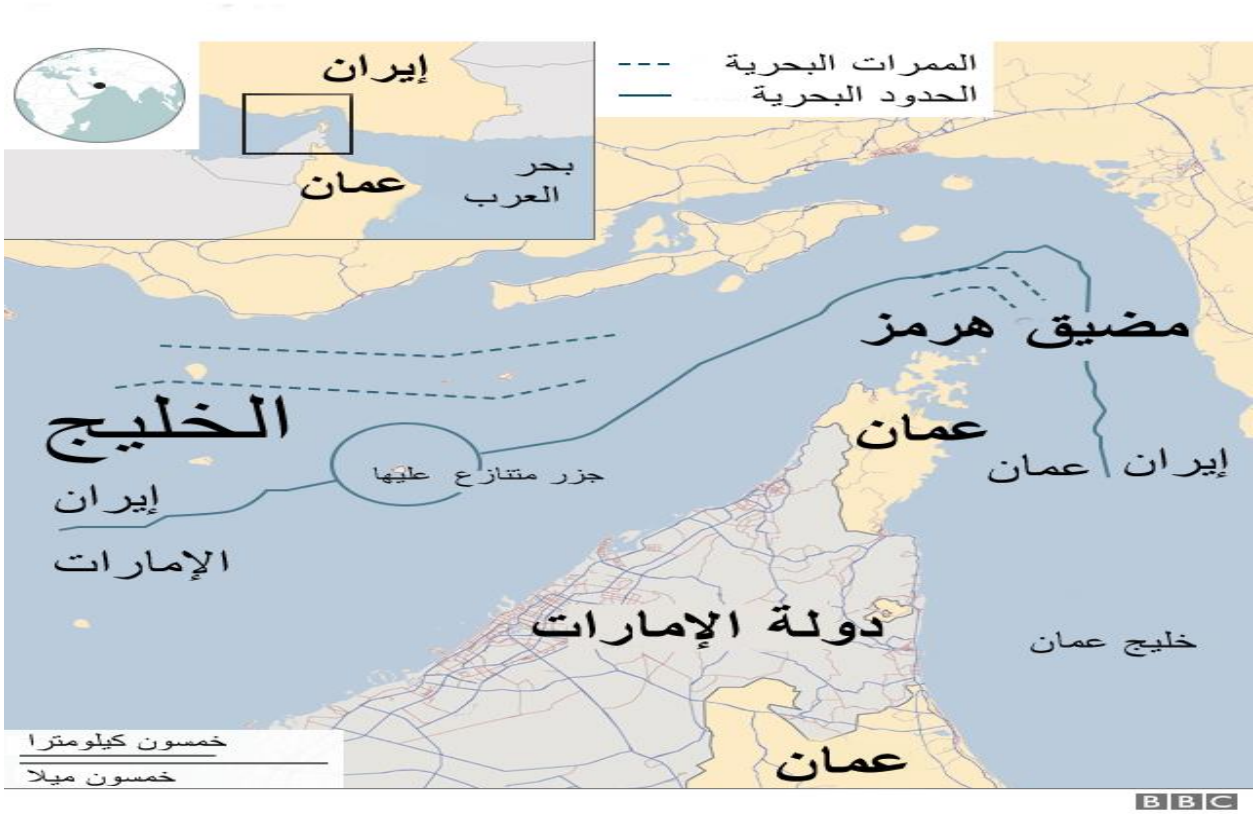

قائـــمة المراجـــع

I.المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1. العقابي علي عودة، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ليبيا، دار الجماهير للنشر والإعلان، 2010.
2. أبادي الفيروز، **القاموس المحيط**، بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1998.
3. إبراهيم سلمان الشمري مصطفى، **عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013.
4. بريجنسكي زيبغينو، رقعة الشطرنج الكبر الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، تر: أمل الشرقي، ط.1 عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،1999.
5. حساني ظاهر مديهش العبودي محمد، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب البارد: دراسة في المدركات والخيارت الإستراتيجية الروسية**، بغداد، دون سنة النشر.
6. خارتشنكو نيكولاي، **الطاقة وسلامة البيئة**، (ترجمة بسام حمود)، ط01، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 2000.
7. رادلي تايلر، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**، (ترجمة عماد فوزي الشعيبي)، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004.
8. ريشاني نازي، **مجلس التعاون الخليجي والسياسة الأمريكية في الخليج العربي الفكري الإستراتيجي**، 1982.
9. شكر زهير، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي :مبدأ كارتر**، بيروت، معهد الإنماء العربي،1982.
10. شكلاط ويسام، **السياسة الخارجية اتجاه الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
11. الشيمي محمد عبد العظيم، **السياسة لخارجية المصرية تجاه أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2013.
12. صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**،القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

13. طويل نسيمة، **المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، ألمانيا،برلين:المركز الديمقراطي العربي للنشر.

14. عبد الستار لبيب، **قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر** ، دار المجاني،1989.

15. عبد القادر محمد فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، عمان: دار الشروق، دون سنة النشر.

16. عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2010.

17. عبد الواحد كاظم جواد مهند، **إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الإستراتجية الإسرائيلية**، ط01، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع،2013.

18. العزي غسان، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000.

19. قلعجي قدري، **الخليج العربي بحر الأساطير**، بيروت، شركة المطبوعات، 1992.

20. كلوزوفيتز كارل فون، **عن الحرب الباردة**، ترجمة: (سليم شاكر الإمامي)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997 .

21. محمد أبو الفضل عبد الشافي، **الحالات الإستراتيجية نحو مدخل إجرائي تحليلي إدمان المحذرات كحالة أمنية تطبيقية**، ط01، الرياض،جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005.

22. محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشروق، 2010.

23. ناي جوزيف، **مستقبل القوة**، (ترجمة أحمد عبد الحميد نافع)، القاهر، المركز القومي للترجمة، 2015.

24. نيوف صلاح، **مدخل إلى الفكر الإستراتيجي**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008.

25. هاينبرغ ريتشارد، **سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية**،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005.

ثانيا: الدراسات الغير منشورة

1. الطيب محمد، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،غير منشورة)، بسكرة، 2011.

2. بن محاد سمير، **استهلاك الطاقة في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية،** (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر03، 2009/2008.

3. بن محمد آل رشيد حمد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

4. حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون – فترة ما بعد الحرب الباردة-**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2011.

5. دندن عبد القادر، **الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على استقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

6. طويل مقبل سعيد قاسم، **البعد الأمني في إستراتيجية أمن الخليج،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2005.

7. طويل نسيمة، **الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،** (أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.

8. عادل منصف شريف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، غير منشورة)، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2015.

9. عثماني بسمة، **التنافس الأمني الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط،** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

10. العطري علي ذيب، **أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارية الصينية،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر 03، 2009.

11. مهداوي عبد القادر، **الاستخدام السلمي للطاقة بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الأمن الدولي،** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة تلمسان، 2014/2013.

12. نذير غانية، **إستراتيجية التسيير الأمثل للطاقة لأجل التنمية المستدامة: دراسة حالة بعض الاقتصاديات**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

13. وناسي لزهر، **الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى و انعكاساتها الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**،(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

ثالثا: المجلات

1. علي كاطع سليم، "**أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة**"، مجلة دراسات دولية، المجلد 57، بغداد، 2014.

2. إبراهيم مجيد أحمد، "**دوافع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد28، 2015

3. إسماعيل عبد الرحمان ناجية، "**آليات استثمار الطاقات المتجددة في البطنان: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية**"، المجلة الليبية العالمية، العدد15، ليبيا، 2017.

4. باسماعيل عبد الكريم، "**السياسة الخارجية الأمريكية، جدلية النفط والقوة**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد06، 2016.

5. جابر عباس، "**الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما 2010/2008: دراسة في الأهداف السياسية والاقتصادية**"، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، العدد01، 2017.

6. حارث قحطان عبدا الله، "**الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر)**"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد 2010.

7. حشوف ياسين، "**عامل التهديدات الأمنية : الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي: دراسة في أسباب نشوء و استمرارية مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة دفاتر السياسة **والقانون**، العدد 15، 2016.

8. حناش إلياس، خير الدين بوزرب، "**أثر هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008: أي مفارقة**"، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2017.

9. سعد حقي توفيق، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**"، مجلة العلوم السياسية، العدد43.

10. شيخاوي سليم، "**الأمن القومي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي :قراءة في مكانة أمن الخليج في المنظور الأمريكي بعد الحرب الباردة**" ،**مجلة فكر ومجتمع**،العدد 15،يناير ،الجزائر،2013.

11. العبيدي حبيب صالح مهدي، "**مستقبل نفط الخليج العربي في لعبة الصراع والهيمنة الدولية وفرص التكامل الخليجي**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 23 بغداد، الجامعة المستنصرية، 2013.

12. عمرو عبد العاطي،"**التوجه شرقا: مكانة الخليج العربي في ميزان عالمي متغير**"، مجلة السياسة الدولية، عدد196، أفريل 2014.

13. قحطان عبده حارث ومثنى فائق مرعي، "**التنافس الدولي على النفط و الغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 01، جامعة تكريت، 2014.

14. محمد جبر دينا، ابتسام علوان، "**الإستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، 2012.

15. محمد عبد قاسم، "**إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001**"، مجلة السياسة الدولية، العدد26-27، الجامعة المستنصرية، العراق، 2015.

16. مرتضى السعيدي، "**الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل أمن الطاقة في القرن 21**"، مجلة السياسة الدولية.

17. يوسف خليفة اليوسف، "**عندما تصبح السلطة غنيمة : حالة مجلس التعاون الخليجي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 351، بيروت.

رابعا : المواقع الإلكترونية

1. الحسن رشدي، **التغيرات الإستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحرب على العراق**، تم التصفح يوم 15-03-2019، على الساعة: 14:09، على الرابط الإلكتروني: https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/08/084C5BF4127FB08F4DD0F87A90280D16_13.PDF

2. البيان، **الجيوسياسية**، المطبوعات الجامعية الفرنسية، باريس، 2005، على الرابط الإلكتروني: https://www.albayan.ae/paths/books/2005-10-17-1.984573

3. حسام إبراهيم، **السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع ايران**، تم التصفح 15-06-2019، على الساعة 10:17، https://futureuae.com/ar/Activity/Item/13

4. **الصين في قلب الخليج لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية**، تم التصفح في 13-05-2019، على الساعة 19:29، على الرابط الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/

5. عزيزة عبد العزيز منير، **أمن الطاقة في الولايات المتحدة: دقائق الواقع وآفاق المستقبل**، تمت زيارة الموقع يوم 15-03-2019، على الرابط: **http://www.alhayat.com/article/**

6. علي حسين باكير ، **النفط العراقي والإستراتيجية الأمريكية**، تم التصفح في 25-04-2019، على الساعة: 23: 10، على الرابط الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/7/29/

7. معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات،**أمن الطاقة يقلق واشنطن**، تم التصفح في 15-03-2019، على الرابط الإلكتروني: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/1098.htm

8. الوكالة العالمية للطاقة، **الطاقات المتجددة**، تاريخ الإطلاع 2019/02/25، على الساعة 18:18، الرابط : http://ILA.ORG

9. الوليد أبو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهميته في السياسة الخارجية:دراسة في المفهوم والأبعاد**، المركز العربي الديمقراطي، 2017، يوم 17-02-2019 على الساعة 18:00 على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=42440

خامسا: التقارير

1. **القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**، "دليل الطاقات المتجددة في الدول العربية"، القاهرة، 2013.2014.

2. اللجنة اللاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية**، الأمم المتحدة، 2015.

II. المراجع الأجنبية

1. Stéphane rosier, **géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique**, paris : ellipses, 2003.
2. Link David .B Grand, **Webster new world Dictionary**, New York: Megraw Hill, 2 nd, 1984.
3. W. Shepherd and D. W. Shepherd, **ENERGY STUDIES, SECOND EDITION**, Imperial College Press, singapore 2003.

Helmut A.Merklein et W.Caret Hardy, **Energy Economics**, Library Of .Congress, 1977

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول/ الشكل	عناوين الجداول والأشكال	رقم الصفحة
الجداول		
01	**يمثل نسب الاقتصاد في بعض الدول لسنة(2007-2018)**	**61**
الأشكال		
01	**مخطط بياني يمثل نسب الاقتصاد في بعض الدول لسنة (2007 -2018)**	**61**

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	10-2
الفصل الأول : المقاربات المفاهيمية والنظرية الاستراتيجية الطاقوية	
تمهيد	12
المبحث الأول : الإستراتيجية قراءة في المفهوم والأطر النظرية.	13
المطلب الأول : الإستراتيجية ضبط مفاهيمي اصطلاحي	13
المطلب الثاني : الأطر النظرية لدراسة الإستراتيجية.	19
المبحث الثاني : مفهوم الطاقة وأهم الأطر التي درستها	24
المطلب الأول : الطاقة ضبط مفاهيمي مصطلحي	24
المطلب الثاني : أهم الأطر النظرية التي تناولت مفهوم الطاقة	27
المبحث الثالث : الإستراتيجية الطاقوية بعد الحرب الباردة	30
المطلب الأول : التغير في الإستراتيجية الطاقوية الكلاسيكية.	30
المطلب الثاني : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في ظل الظروف الدولية الراهنة.	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني : التوجهات الإستراتيجية للسياسات الطاقوية الأمريكية	
تمهيد	36
المبحث الأول : الطاقة في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.	37
المطلب الأول : الطاقة في المفهوم الأمريكي.	37
المطلب الثاني : منطقة الخليج في أجندة المخطط الإستراتيجي الأمريكي	38
المبحث الثاني : أولويات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية	46
المطلب الأول : توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.	46
المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الأمريكي.	47
المبحث الثالث : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج	48

العربي.	
المطلب الأول : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية والضمانات الخليجية.	49
المطلب الثاني : التنافس الدولي على النفط العالمي.	51
خلاصة الفصل	56
الفصل الثالث : تأثير البعد الطاقوي للإستراتيجية الأمريكية على الدول المنتجة للنفط (الخليج نموذجا)	
تمهيد	58
المبحث الأول : منطقة الخليج العربي في المخطط الإستراتيجي الأمريكي الراهن.	59
المطلب الأول : الرؤية الإستراتيجية الأمريكية بشأن منطقة الخليج.	59
المطلب الثاني : أولويات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.	62
المبحث الثاني : الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.	65
المطلب الأول : الوسائل السياسية والثقافية والعسكرية للهيمنة على نفط الخليج.	65
المطلب الثاني : أبعاد الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.	68
المبحث الثالث : مستقبل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية نحو نفط الخليج.	73
المطلب الأول : الصراع الدولي الثلاثي على نفط الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا)	73
المطلب الثاني : مستقبل الطاقة في إدارة العلاقات الدولية الراهنة وآفاق التكامل الخليجي.	76
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	80
قائمة الملاحق	84
قائمة المراجع	87
فهرس الأشكال والجداول	95
الفهرس	97

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمن الطاقوي وأبعاده المختلفة على مكانة الدولة وريادتها سياسيا واقتصاديا على الساحة العالمية واستراتيجياتها المختلفة والمتكيفة مع الواقع الدولي الذي يشهد تنافس وصراع على النفط وكذا التعرف على حيثيات الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية التي حاولت ومازالت تحاول التحكم والسيطرة على الموارد الطاقوية في العالم ضمن التنافس المتصاعد للدول الكبرى حول مناطق الطاقة في العالم. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن منطقة الخليج العربي تعد من أكثر المناطق التي حضيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة أن ديمومة واستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي، الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية، النفط، دول الخليج العربي.

Abstract

The objective of this research is to study the energy security and its various dimensions on the status of the state and its political and economic leadership on the world stage and its various strategies adapted to the international reality that is witnessing competition and conflict over oil as well as to identify the fundamentals of the American energy strategy which tried and is still trying to control and control the energy resources in the world Within the growing competition of major powers around the world's energy regions. The study also concluded that the Gulf region is one of the most highly regarded areas of the United States of America because of the nature and size of US interests in particular, and to the idea that the sustainability and continuity of advanced industrial countries comes from the fact that these interests are far from any Source of threat or control.

Key words: Energy Security, American Energy Strategy, Oil, Gulf States.